التجربة الاشتراكية في جنوب اليمن 1967- 1990م

د.ناصر محمد ناصر

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2011

التجربة الاشتراكية في جنوب اليمن
1967- 1990م
دراسة تقييمية

د. ناصر محمد ناصر

مقدمة

يختلف التطور السياسي للدول النامية عن الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة كبريطانيا مثلاً تطورت تطوراً موضوعياً، حيث سبقت حاجات المجتمع الرغبة في التغيير، ومن ثم أتى التغيير جزئياً وتدريجياً، وبهدف تلبية حاجات المجتمع. بينما الدول النامية وجنوب اليمن واحدة منها، أخذ التطور فيها شكل النموذج المسبق، حيث قامت النخب السياسية فيها بأخذ نماذج جاهزة، مجربة أو غير مجربة في مجتمعات أخرى، وقامت بإسقاطها على واقع اجتماعي مغاير، بهدف إحداث تغيير شامل وجذري، تعيد بموجبه إعادة صياغة البنى الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمؤسسات السياسية، والدفع بها في مسار يتناقض تناقضاً حاداً وصارخاً مع تاريخ، ومسيرة، وثقافة تلك المجتمعات، دون أن تفكر في النتائج والتداعيات التي يمكن أن تنجم عن عملية إغراق نموذج جاهز في واقع اجتماعي مغاير، يشكل وجوده انعطافة حادة في حياة، وتطور، ومسيرة مجتمع قد لا تجد الكثير من مكوناته أن بوسعها استيعاب هذا النموذج أو تقبله أو السير في ركابه. ومن هذا المنطلق فإن الباحث سيناقش في صفحات هذا البحث التجربة من محاور ثلاثة هي المقومات الذاتية التجربة بهدف الوقوف على وجود أو عدم وجود تلك المقومات، ومدى كفايتها وصلابتها كمقومات للتجربة في حالة وجودها. وكيفية بناء وتأسيس التجربة، وكيفية تطورت التجربة، والعقبات والمآزق التي وقفت في طريق تطورها، والتي أودت بها في نهاية المطاف.

مشكلة الدراسة:

بما أن جوهر المشكلة يتحدد بكيفية التفاعل بين النموذج الجاهز المسقط، وبين الواقع الاجتماعي المغاير، فإن الأسئلة التي يمكن أن يثيرها ذلك التفاعل هي: ما هي المقومات الذاتية والموضوعية لقيام التجربة؟ وكيف تم بناء التجربة؟ وما هي العقبات والصعوبات التي اعترضت مسار وعملية بنائها؟ وما هي الأخطاء التي ارتكبت أثناء عملية البناء وكيف تم التعامل معها؟ وكيف تفاعلت التجربة مع محيطها الإقليمي والدولي المغاير والمختلف؟ وكيف أثر ذلك المحيط على أداء وتطور التجربة؟ وما مدى مساهمته في تراجعها وانهيارها في نهاية المطاف؟.

فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أن مجمل الأسباب الداخلية الناجمة عن عملية المزج والتركيب بين النموذج الجاهز والواقع الاجتماعي المغاير كان لها الغلبة في تعثر وتراجع وإخفاق التجربة.

منهج الدراسة:

يرى الباحث أن المنهج المناسب لدراسة النظم السياسية في الدول النامية هو منهج الجماعة، نظراً لضعف وعدم فعالية الدساتير والقوانين المقيدة للقرار السياسي، ولحضور المكونات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة، والعشيرة، والأسرة الممتدة، والمذهب، والطائفة، والمنطقة، كقوى موجهة ومسيطرة على كيان الدولة الوليدة، التي لا زالت مؤسساتها في وضع جنيني تعاني فيه من الضعف والقصور، ولا تقوى على إخضاع مكونات المجتمع التقليدية النافذة لحكم القانون والدستور، حيث تصبح مؤسسة الدولة في هذه الدول أشبه بحلبة صراع بين القوى والمكونات الاجتماعية، وتتحدد السياسات والقرارات بنتائج ذلك الصراع، أكثر مما تتحدد بالمعايير والاعتبارات القانونية

والدستورية. ويرى الباحث أن هذا المنهج أكثر ملائمة لواقع المجتمع اليمني، الذي تبرز فيه المكونات الاجتماعية القبلية والمناطقية بشكل لا لبس فيه. وصحيح أن هذا المنهج لا يعد نظرية لها طابع الشمول بحيث يصلح أداةً ناجعة لدراسة كل النظم السياسية، إلا أنه قد أبرز وبشكل واضح دور الجماعات المرجعية في علمية صناعة القرار السياسي، مما يجعل منه وسيلة يمكن توظيفها في الوقوف على طبيعة وحجم ووزن الدور السياسي للقوى الفعلة في التجربة كالقوى القبلية والعشائرية، والمؤسسات النقابية والحزبية.

وبقي أن أشير إلى أن كثيراً من المصادر التي اعتمد عليها الباحث والتي استقى منها الباحث الوقائع التاريخية، مشحونة بالمضامين الأيدلوجية، الأمر الذي شكل على الباحث عبئاً إضافياً تمثل في كيفية التعامل مع تلك المصادر، التي غلب عليها الطابع الوصفي، فكان منهج الباحث في التعامل معها يقوم على التالي:

1- تفريغ تلك الوقائع من حمولاتها الأيدلوجية التي تعكس طبيعة وثقافة المرحلة، التي جرى فيها الصراع.

2- مقارنة الوقائع التاريخية في مصادر متعددة، بهدف استبعاد المختلق والوقوف على صحة الثابت منها.

3- محاولة الوقوف على الأساس المشترك الذي يجمع بين تلك الوقائع، وفي حالة عدم قدرة الباحث على الوقوف على ذلك الأساس في بعض الجزئيات أبقى النقاش حولها مفتوحاً ولم يجزم فيها برأي.

أهداف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة هي الأولى، على حد علم الباحث، التي تبحث في كيفية التفاعل بين النموذج الجاهز الذي تم إقحامه والبيئة المحيطة به، وصحيح أن التجربة باتت في ذمة التاريخ، ولكن يبقى الدروس التي يمكن أن تستقى منها، وهذا لن يأتي إلا عبر دراستها. ومن ثم فإن الدراسة تهدف إلى معرفة أين أخطأنا؟ ولماذا؟ وكيف يمكن تجنب مثل هذه الأخطاء في تجارب مستقبلية؟ سيما ونحن نطالب اليوم بصياغة نظام ديمقراطي ناجز على أنقاض النظام القائم، فهل هذا ممكن أم أننا سنجرب عملية مزج وتركيب أخرى، ربما لا تكون نتائجها وعواقبها طبقاً لما نتصوره ونسعى إليه، وإذا كان الاحتمال الثاني وارداً، فما هي البدائل والخيارات المطروحة أمامنا؟ وهل تدرجية التطور السياسي أكثر نجاعة وملائمة من تطبيق النماذج الجاهزة؟ إن التاريخ ليس محايداً ولا غائباً عن صناعة المستقبل، بل هو حاضر وفاعل عبر استخلاصنا واستيعابنا لدروسه وأخطائه، وقدرتنا على تجنب تكرارها والوقوع فيها مرة أخرى، فالمستقبل ليس شيئاً غائباً سيحضر وإنما هو ما نصنعه اليوم بوعينا بماضينا وبأيدينا.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة منهجية، وخاتمة، وثلاثة أجزاء هي:

أولاً: المقومات الذاتية والصراع حول تأسيس التجربة.

ثانياً: الشروع في تأسيس وبناء التجربة.

ثالثاً: صراع القوى ونهاية التجربة.

أولاً: المقومات الذاتية والصراع حول تأسيس التجربة

يحاول الباحث في هذا الجزء الإجابة على سؤالين هما: هل المقومات الذاتية والموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها التجربة كانت متوفرة؟ وهل كان يجري الخلاف والصراع بين الفرقاء حول مدى وجود وتوفر هذه المقومات؟ ولكن قبل البدء في الإجابة على هذين السؤالين لا بد من إعطاء التعرض بإيجاز لمنشأ وميلاد وبروز القوى المتصارعة.

بدأت بريطانيا تتطلع إلى احتلال مرفأ عدن منذ نهاية القرن السابع عشر على خلفية الصراع والتنافس الاستعماري بينها وبين فرنسا، فعندما احتل نابليون بونابرت مصر عام 1798م، خشيت بريطانيا أن يقطع الفرنسيون عليها الطريق إلى الشرق فقامت باحتلال جزيرة بريم على مدخل باب المندب، عام 1799م[1]، إلا إن بريطانيا ما لبثت أن انسحبت من جزيرة بريم عقب انسحاب الفرنسيين من مصر[2]، ولكن ما أن بدأ محمد علي باشا والي مصر في التوسع في شبه الجزيرة العربية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى تجددت مخاوف بريطانيا، فقامت باحتلال مدينة عدن في 19 يناير 1939م، بعد مواجهة مع قوات محسن العبدلي سلطان لحج، قتل فيها 139 يمنياً، واعترف العبدلي بعدها بسيطرة الانجليز على عدن، وعقد معهم معاهدة حمايةً[3]، وكانت عدن وقتها عبارة عن قرية تابعة لسلطان لحج يتراوح سكانها بين 500 و 600 نسمة، منهم 250 يهودياً و50 تاجراً هندياً[4]. ومع مرور الوقت قامت بريطانيا بتوسيع نفوذها حتى شمل أراضي جنوب اليمن كاملة، عبر سلسلة من معاهدات الحماية مع سلاطين وأمراء ومشايخ تلك البلاد التي كانت تتوزع بين 23 كياناً، وصل عددها إلى 90 معاهدة[5]، وكانت معاهدات الحماية تقوم على إلزام الموقعين عليها بحفظ الأمن وعدم توقيع أي اتفاقيات مع دول أجنبية دون موافقة بريطانيا، مقابل أن تقوم بريطانيا بحماية الموقعين عليها من منافسيهم، ومنحهم مرتبات سنوية. واستمر الوضع على هذا الحال إلى نهاية الحرب العالمية الثانية[6]، عندما بدأت الحركة الوطنية تنظم نفسها في كيانات حزبية، وكان أبرز هذه الكيانات رابطة أبنا الجنوب اليمني التي تأسست عام 1950م على يد كل من قحطان الشعبي، وعبد الله باذيب، ومحمد علي الجفري[7]، إلا أن سيطرة الأخير عليها والدفع بها في مسار محافظ معارض لمبدأ الكفاح المسلح ضد الاستعمار، ومعارض لمبدأ الوحدة مع الشمال، أدى إلى تراجع شعبيتها، ومن ثم انسحاب أهم مؤسسيها منها، وعلى رأسهم

1- قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، بدون تاريخ، ص24.

2 – علي الصراف، اليمن الجنوبي الحياة الساسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1962م، ص 27.

3- إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني 945- 967م، جامعة بغداد، بغداد، 1979م، ص 30، و فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، 1984م، ص 9، وانظر أيضاً نصوص الاتفاقيات بين بريطانيا وسلاطين الجنوب، في نجيب سعيد أبوعزالدين، الإمارات اليمنية الجنوبية 97- 947م، ط 1، دار الباحث، بيروت، 1989م، ص 62 وما بعدها.

4 – جان جاك بيربي، جزيرة العرب، ط1، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960م، ص 182. وفيصل جلول، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م، ص82.

5 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص15.

6 – قحطان محمد الشعبي، مصدر سابق، ص 45.

7 – لمزيد من التفاصيل حول رابطة أبناء اليمن ودورها والأحزاب التي خرجت وتفرعت منها، أنظر: قادري أحمد حيدر، الأحزاب القومية في اليمن، النشأة، التطور، المصائر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2010م، ص 12 وما بعدها، رابطة أبناء الجنوب، الجنوب العربي في الأمم المتحدة، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ويتضمن نصوص تقارير لجان الأمم المتحدة وقراراتها حول الجنوب اليمني.

قحطان الشعبي، وعبد الله باذيب، لأمر الذي أدى إلى تراجع دورها وتأثيرها. والجبهة القومية التي تأسست عام 1963م في صنعاء على يد قيادات أمثال قحطان الشعبي، وناصر السقاف، وعبد الله المجعلي، بدفع من السلال والقيادة المصرية، بهدف زعزعة مركز بريطانيا في الجنوب التي كانت تمد الفرق الملكية بالمال والسلاح. وجبهة التحرير التي تشكلت عام 1966م في مدينة تعز بدفع من حكومة الشمال والقيادة المصرية ولنفس الأسباب، إلا أن دور جبهة التحرير ما لبث أن تراجع بسبب موقفها السلبي من مبدأ الكفاح المسلح، و تلكؤها في مبدأ الوحدة التي رأت أنها مسألة ينبغي أن يسبقها حق تقرير المصير للجنوب. وفي داخل الجبهة القومية نفسها كان هناك تياران، الأول سمي بقيادة الخارج، ويتكون من قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وعلي السلامي، وطه مقبل وسالم زين، وكان يتنقل بين صنعاء والقاهرة، وكان أكثر برجماتية. وقد تمكن من بناء شبكة علاقات في المحيط العربي، وتمكن من توظيف الدعم المصري العسكري والمادي والإعلامي، لإبقاء عجلة الكفاح المسلح في الداخل قائمة ومستمرة، وقيادات الداخل ومن أبرزها سالم ربيع علي، وعلي صالح عباد، وعلي سالم البيض، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد، والتي كانت تقود العمل العسكري والنقابي في الداخل.

وعندما انسحبت بريطانيا من الجنوب في 30 نوفمبر 1967م، تمكنت الجبهة القومية من السيطرة على الوضع عقب مناوشات مع جبهة التحرير، بعد انحياز الجيش الاتحادي إليها، وكلفت قحطان الشعبي[1] برئاسة الجمهورية لمدة سنتين[2]، كما كلفته بتشكيل حكومة، فشكل حكومة برئاسته أبرز أقطابها: علي سالم البيض وزراً للدفاع، وسيف الضالعي وزيراً للخارجية، ومحمد علي هيثم وزيراً للداخلية، وعبد الفتاح إسماعيل وزيراً للثقافة وشؤون الوحدة، وفيصل الشعبي وزيراً للاقتصاد، ومحمود عشيش وزيراً للمالية[3]. واتخذت هذه الحكومة سلسلة من القرارات أهمها: إلغاء سلطة السلاطين ، وتقسيم البلاد إلى ست محافظات، وإقرار مبدأ حكم الجبهة القومية كحزب وحيد في البلاد[4]. وهناك جملة أسباب جعلت اليسار الذي قاد حركة الكفاح المسلح في الداخل، والمسيطر على تشكيلات الجيش الشعبي يدفع بالشعبي إلى الواجهة ويمنحه رئاسة الدولة والحكومة معاً، منها: أنه كان شخصية معروفة، وكان له اتصالات عربية ودولية واسعة، وأن قادة الجيش الاتحادي كانوا يتوجسون من وصول اليسار السلطة، وكانوا مستعدين للتعاون ولعمل مع شخصية معتدلة مثل الشعبي، وأن الجبة القومية بكل أطيافها كانت حريصة على توسيع قاعدتها الاجتماعية حتى يستقر لها الحكم، ورغبتها في سحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير وعدم إعطائها الفرصة لاستقطاب عناصر مناوئة لليسار في الجيش والبوليس، ورغبتها في طمأنة المحيط الإقليمي والدولي في مرحلة تثبيت الحكم[5].

---

1 – قحطان محمد الشعبي، ولد في الشعيب، طور الباحة، محافظة لحج، في 1923م، ودرس الابتدائية والإعدادية والثانوية في عدن، والسودان، حصل على ببكالوريوس هندسة زراعية من جامعة جردن(الخرطوم)، عين بعد تخرجه عام 1950 مديراً للزراعة في حكومة الاحتلال، وانخرط في نفس العام في المشاركة في تأسيس رابطة أبنا الجنوب، فر في عام 1958 إلى الشمال بفعل ملاحقته من قبل سلطات الاحتلال، في عام 1950م استقال من الرابطة، وفي عام 1950 شارك في تأسيس الجبهة القومية لحرير الجنوب العربي، وفي نوفمبر 1967م أصبح أول رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة www.wikipedia.org).

2 – قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم 2 لسنة 1967م في سيف علي مقبل من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م، ص 297.

3 – المرسوم الأول لرئيس الجمهورية، 30 الخاص بتشكيل الحكومة،30 نوفمبر 1967م في سيف علي مقبل مصر سابق، ص 304.

4 – قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم 1، لسنة 1967م في سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 297.

5 – محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى قيام حركة 13 يونيو 1974م، مطابع 14 أكتوبر، عدن، 1990م ص464،465.

1- المقومات الذاتية لبناء التجربة: واجهت حكومة الشعبي فور استلامها مقاليد السلطة مشاكل غاية في الصعوبة، فعلى الصعيد الاقتصادي تبين أن الدولة الوليدة لا تستطيع سوى تأمين ثلث احتياجات سكانها من الغذاء والسلع، وأن الصناعة لا تساهم سوى بـ 5٪ من الناتج القومي الإجمالي، وأن الزراعة التي يعمل أكثر من 50٪ من السكان لا تساهم سوى بـ 5٪ من الناتج القومي الإجمالي، وأن دخل الفرد السنوي لا يتجاوز 120 دولاراً للفرد[1]، وأن إغلاق قناة السويس قد كبد خزينة الدولة 10 مليون جنيه استرليني[2]، وأن عجز موازنة الدولة وصل إلى 24.1مليون دينار أي ما يعادل 73٪، حيث كانت الإيرادات 8.9 مليون دينار والمصروفات 33 مليون دينار[3]، منها 14 مليون للجيش، و5 مليون للبوليس[4]، 85٪ منها عبارة عن أجور ومرتبات[5]، وأن المساعدات التي وعدت بها بريطانيا والبالغة 12 مليون جنيه إسترليني والمشروطة بعدم ملاحقة أنصار الاستعمار، وعدم المساس بوضع الأجانب، والتي كانت تشكل 20٪ من الدخل القومي، و75٪ من موازنة الدولة[6]، لم يكن من الممكن الحصول عليها بسبب ضغط اليسار على الحكومة لمصادرة أملاك السلاطين السابقين وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب. ولم تجرؤ الحكومة على أخذ مساعدات مشروطة من الغرب خوفاً على شعبيتها، لأنها تبنت خطاباً معادياً للغرب إبان مرحلة النضال ضد الاستعمار. وفكرت الحكومة في زيادة الضرائب التي كانت تشكل 10٪ من الإيرادات[7] إلا أنه تبين لها أن حجم الوعاء الوعاء الضريبي محدود ولا يمكن أن تتجاوز عائداته أكثر من 4,8 مليون دينار، فأصبحت الحومة في نهاية المطاف عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين، الأمر الذي أدى إلى خيبة أمل كبيرة في أوساط الجماهير الذين كانوا يعلقون على الاستقلال آمالاً كبيرةً في تغيير أوضاعهم ورفع مستوى معيشتهم[8].

وعلى صعيد البنية الاجتماعية كانت الطبقة التي تمتلك رؤوس الأموال ولها قدرة على تحريك الوضع الاقتصادي، تتمثل في وكلاء الشركات الأجنبية الذين كونوا وضعهم الاقتصادي ومركزهم الاجتماعي من علاقتهم المباشرة بالشركات الأجنبية، وكان كثير من هؤلاء ينحدرون من أسر هندية وباكستانية[9]، ورغم أن وجودهم في البلاد قد امتد لأجيال وفقد الكثير منهم صلته ببلده الأم، إلا أنهم أصبحوا محل تهديد من قبل اليسار من ناحيتين، الأولى كونهم كانوا على صلة وتعاون بالاستعمار، وكونوا ثرواتهم بالتعاون معه، والثانية كونهم طبقاً للأدبيات الماركسية وسيلة من وسائل الرأسمالية العالمية التي تربط اقتصاديات الدول النامية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي. وفي السلاطين وأغنياء الفلاحين الذين يمتلكون الأراضي الواسعة والمعدات الحديثة، ورؤوس الأموال[10]، وكانوا يصنفون من قبل اليسار على أنهم إقطاعيين يستغلون جهود الفلاحين، وبما أن كلا الشريحتين باتت أملاكها مهددة بالمصادرة، فقد خرج الكثير من أقطاب هاتين الشريحتين إلى كل من السعودية وشمال اليمن. وعليه فإن رأس الهرم

---

1 - فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 219.

2 - د.فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية،ط1، الأندلس للطباعة ، والنشر، بيروت، 1974م ص108

3 - سلطان احمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص 216.

4 - نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، تحليل ونقد، ط1، دار الطليعة، بيروت،1968م، ص20.

5 - سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص216.

6 - نايف حواتمة، مصدر سابق، ص16.

7 - نفس المصدر، ص19.

8 - فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق،220.

9 - د. علوي عبد الله طاهر، عدن في التاريخ بين الازدهار والانهيار، جامعة عدن، عدن، 1997م، ص97.

10 - نفس المصدر، ص98.

الاجتماعي قد تم قطعه بخروج القوى المحركة للاقتصاد، قبل أن تبدأ الإجراءات الاشتراكية في التجسد على أرض الواقع، وأصبح رأس الهرم الاجتماعي الجديد يتمثل في الطبقة الوسطى التي قوامها الموظفين والحرفيين وتجار التجزئة، وهذه الفئات إما أنها مرتبطة في معيشتها بجهاز الدولة، أو أنها تعمل على هامش اقتصاد تغيب فيه الصناعات الكبيرة، ورؤوس الأموال المحركة. وكانت نظرة اليسار إلى هذه الطبقة نظرة سلبية حيث صنفها إلى جانب الطبقة الإقطاعية والكمرادورية، ووصفها بأنها طبقة مشتتة بين البعث، والقومية العربية، والناصرية، وأنها غير مؤهلة لقيادة العمل الوطني[1]، الذي رأى أنه ينبغي أن يكون حكراً على الطبقة العاملة التي قد تضطر مرحلياً إلى التعامل والتحالف مع بعض القوى القومية[2].

وعلى صعيد استقرار الحكم وجد النظام نفسه يعاني من مصاعب لا تقل خطراً عن الصعوبات الاقتصادية، فالجبهة القومية التي استلمت مقاليد الحكم كانت تتكون من مجاميع قومية، تطالب بالوحدة اليمنية والوحدة العربية الشاملة على النمط الناصري، وتعتبر الصراع الطبقي عامل هدم وتجزئة لكيان الأمة التي عليها أن تتضامن في مواجهة أعدائها، وهما قوى الاستعمار والصهيونية. ومجاميع بعثية كانت تتفق على مبدأ الوحدة ولكن ليس على النمط الناصري، وإنما طبقاً لفلسفة البعث. وعناصر ماركسية كانت تعتبر القومية بشقيها الناصري والبعثي حركة عنصرية ذات منشأ برجوازي صغير، وترى أن الحل في النظرية الماركسية ببعدها الأممي. وكان الجناح المحافظ بقيادة الشعبي الذي يتصدر الحكم، وأبرز أقطابه عبد الطيف الشعبي، ومحمد أحمد البيشي، وأحمد صالح الشاعر، وعبد القادر أمين، وعبد الملك إسماعيل، والشيخ جعبل الشعوي[3]، لا يملك سلطة فعلية، فالقوات المسلحة ليست في في قبضته، والجيش أساساً كان مبنياً على أساس قبلي، ويتشكل أساساً من أبناء العوالق، الذين يمسكون وحدهم بـ 57٪ من المواقع القيادية في الجيش، يليهم أبناء دثينة، ويسيطرون على 21٪، وأبناء العواذل، ويسيطرون على 21٪ من تلك المواقع[4]. وكان هناك تحسس من قبل أبناء دثينة من سيطرة العوالق على معظم المواقع القيادية في الجيش. والمليشيات المسلحة التي لا تقل عن حجم الجيش، كانت تتشكل أساساً من عناصر معدمة من أبناء الضالع وردفان، وكانت تطمح إلى تحقيق مستوى معيشي مقبول عبر الالتحاق بالمؤسسة العسكرية، وكانت في قبضة الجناح اليساري المطالب باتخاذ إجراءات ثورية تدفع بالبلاد في طريق الاشتراكية، وهو ما ووجه برفض شديد من قبل الجيش الذي تسيطر عليه قوى محافظة. ورابطة أبناء اليمن تعمل ضد النظام من السعودية، وجبهة التحرير تقاوم النظام من الشمال[5]، الذي سقط في يد اليمين الجمهوري عقب الإطاحة بالسلال.

2- الصراع حول تأسيس التجربة: في ظل هذا الوضع طرح اليسار برنامجاً يطالب الشعبي بتأميم الشركات الأجنبية والمحلية الكبيرة. وتحديد الملكية الزراعية بخمسة أفدنة في الأراضي المروية وعشرة أفدنة في الأراضي المطرية،

---

1 – التقرير السياسي للقيادة العامة المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م.، ص 19.

2 – برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، المقدم إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، مصدر سابق، ص 76).

3 – نايف حواتمة، مصدر سابق، ص84،83.

4 – محمد عباس الضالعي، عدن أحداث عظيمة أدت إلى الاستقلال، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م، ص121، ود. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 100، لمزيد من التفاصيل حول البنية الاجتماعية في جنوب اليمن أنظر: حمزة علي لقمان، تاريخ قبائل جنوب اليمن وحضرموت، ط2، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2009م، ص 228 وما بعدها.

5 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص220.

وتوزيع الأراضي المصادرة وبدون تعويض. وإغلاق ميناء عدن الحر، وفرض رسوم جمركية. وحل مؤسسة الدولة القديمة، بما فيها جهازي الجيش والبوليس، بوصفهما إرث استعماري ينبغي التخلص منه، وإنشاء دولة جديدة من كوادر الجبهة القومية، وجيش جديد قوامه الجيش الشعبي، وجيش التحرير، والتنظيمات الفدائية، والمليشيات الشعبية، وكانت هذه هي المكونات التي قامت بالكفاح المسلح إبان حكم الاستعمار، وتخفيض مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، ووضع حد أعلى للأجور لا يتجاوز أربعة أضعاف الحد الأدنى[1]. واعتماد مبدأ تصدير الثورة، تحت دعاوى أن المهمة الثورية للجبهة القومية لمتنته بتوليها السلطة، ولن تكتمل قبل وصول مبادئها إلى دول الجوار[2]. في حين كان قادة الجيش يرفضون مسألة التأميم والمصادرات، ويرون أن المؤسسة العسكرية هي الضمانة الأخيرة للحيلولة دون سقوط الدولة في يد الشيوعية، ويرفضون المساس بقوام وتشكيلة وهيئة المؤسسة العسكرية، أو بمرتبات أفرادها، ويطالبون بقطع الدعم عن التشكيلات العسكرية التي نشأت إبان مقاومة الاستعمار والبالغ ما بين عشرة إلى خمسة عشر ديناراً في الشهر للفرد الواحد، وحل هذه الميلشيات بحجة انتفاء الحاجة إليها عقب تحقيق الاستقلال[3].

وأمام هذه الضغوط قام الشعبي بمصادرة أراضي السلاطين والأمراء، وممتلكات الأجانب الهاربين. وخفض إيجارات المساكن بنسبة 40٪، وخفض المرتبات بنسبة 6٪ لمن يتقاضون من 25- 49 ديناراً شهرياً، و40٪ لمن يتقاضون 50- 75 ديناراً، و60٪ لمن يتقاضون أكثر من 200 دينار، ووضع حد أعلى للراتب لا يزيد عن 166 ديناراً[4]. ويرر هذا بأن سلطات الاستعمار قد زادت المرتبات بما لا يتناسب مع الوضع المالي للبلاد قبل رحيلها حتى تضع الدولة في حالة ارتهان لها عقب الاستقلال. وكان يأمل بهذه الإجراءات، التي تحملها الجيش والطبقة الموسرة على مضض، أن ترضي بعض أجنحة اليسار، الذين كانوا يطالبون أن تتم الإجراءات الاشتراكية بطريقة مدروسة وعبر القنوات الرسمية، وأن تضعهم في مواجهة مع الجناح المتطرف، الذي كان يقوده علي صالح عباد والذي كان يطالب بحمل السلاح ضد حكومة الشعبي، لإسقاطها أو إرغامها على تنفيذ مطالب اليسار[5]. والمحصلة أن هذه الإجراءات لم ترض اليسار، وأخذ يصعد من مطالبه، فوصل الشعبي إلى طريق مسدود، وأمام هذا الانسداد طالب اليسار بعقد المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية، وطرح كل قضايا الخلاف عليه للفصل فيها.

كان الشعبي يسعى إلى تفادي انعقاد المؤتمر لعلمه أن الإجراءات الثورية التي يطرحها اليسار هي التي لها تأييد غالب في أوساط الفئات المعدمة من أعضاء الجبهة ومن الجمهور بشكل عام، بصرف النظر عن واقعيتها أو نتائجها البعيدة، إلا أنه لم يفلح فلجأ إلى تجميد عضوية بعض العناصر الأكثر تطرفاً في صفوف اليسار أمثال علي صالح عباد، وسلطان أحمد عمر، وعبد الله الخامري[6]، بهدف الحيلولة بينهم وبين حضور المؤتمر. كما حاول تغيير تغيير قواعد التمثيل في المؤتمر بتقليص حصص المحافظات التي يتنفذ فيها اليسار مثل عدن وحضرموت التي خصص للأولى 25 مقعداً والثانية 13 مقعداً، ورفع حصص المحافظات التي يغلب عليها الاتجاه المحافظ مثل أبين ولحج، حيث خصص للأولى 54 مقعداً والثانية 32 مقعداً، ورفع تمثيل المؤسسة العسكرية من مقعدين إلى 8 مقاعد.

---

1 – – نفس المصدر، ص 231.

2 – د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982م، ص 600.

3 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص89.

4 – سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص217.

5 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 227.

6 – نايف حواتمة، مصدر سابق، ص87.

وكان يأمل من هذه الإجراءات أن يحصد أغلبية المقاعد في المؤتمر البالغ عددها 167 مقعداً. إلا أن اليسار رفض هذه الإجراءات وقام بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر من جانب واحد ومن أكثر عناصره نقداً لقحطان الشعبي، وهم علي صالح عباد، وسلطان أحمد عمر، وعبد الله الأشطل، وعبد الله الخامري[1].

انعقد المؤتمر وأقر كل مطالب اليسار، بما فيها التأميم والمصادرات، وحل مؤسسة الدولة بما فيها مؤسستي الجيش والبوليس، وانتخب قيادة عامة جديدة غلبت عليها عناصر اليسار، وكان من أبرزها عبد الفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد، وعلي أحمد ناصر عنتر، وعبد الله الخامري، وصالح مصلح قاسم، ومحمد صالح مطيع، وعلي سالم البيض، وسالم ربيع علي، ومحمد سعيد عبد الله، وعلي صالح عباد[2]. وأخذ اليسار يطالب الشعبي بالإسراع في تنفيذ قرارات المؤتمر، مما دفع بقادة الجيش وكبار موظفي الدولة إلى الضغط على الشعبي بعدم الاستجابة لمطالب اليسار، خصوصاً بعد أن صدرت أحكام مشددة ضد أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد، ووزراء الحكومة الاتحادية وسائر رجال النظام السابق، والتي وصل بعضها إلى السجن لخمسة عشر عاماً، وقابل قائد الجيش حسين عثمان عشال الشعبي وأبلغه توجس وقلق ضباط وقادة الجيش، إلا أن الشعبي أكد له قدرته على إقناع قادة اليسار بالتراجع عن مواقفهم.

رد اليسار على تلكؤ قحطان الشعبي بعدم تنفيذ قرارات المؤتمر، بتنظيم مظاهرة حاشدة في مدينة عدن في 20 مارس 1968م، طالبت بسرعة تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع، ولمس الشعبي أن الجيش والبوليس لم يكنا على موقف موحد، فالقادة وكبار ضباط الجيش والبوليس لهمم موقف ضد اليسار، إلا أن قواعد وصغار ضباط كانوا أقرب إلى اليسار، وبالتالي لم يتخذ موقفاً ضد المتظاهرين، إلا أن قادة الجيش والبوليس بادروا للتصدي للحشود، وتمكنوا من تفريق المظاهرات، وقاموا باعتقال أبرز قادة الجناح اليساري، ومنهم علي سالم البيض، وسلطان أحمد عمر، وسالم ربيع علي، وعبد الله الأشطل، وعلي صالح عباد، وعلي عنتر، ومحمد صالح مطيع، وصالح مصلح قاسم، وبلغ مجمل من أعتقلهم الجيش والبوليس 160 شخصاً، كما قامت فرق الجيش باحتلال الإذاعة، ومحاصرة مقر رئاسة الجمهورية، وطالبت الشعبي بتشكيل حكومة أخرى تنقذ البلاد من خطر الشيوعية[3].

نصح الشعبي قادة الجيش بالتمهل، إلا أن الثقة بين الشعبي وقادة الجيش لم تكن قائمة، فالشعبي كان يريد أن يستخدم الجيش كأداة ضد اليسار لتثبيت سلطته، لا أن ينقلب الجيش على النظام، لأن سلطته في هذه الحالة ستصبح مهددة من قبل الجيش. وفي ظل هذا الوضع الدقيق عمت المظاهرات البلاد، تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، وتمكن ستة عشر شخصاً من أبرز قادة اليسار من الفرار من المعتقلات، فيهم علي سالم البيض، وعلي عنتر، وانحازت بعض فرق الجيش إلى اليسار، ومنها الفرقة 6، والفرقة 20، والفرقة 14، والفرقة 30، وتجمع الفارون في محافظتي لحج وأبين وقاموا بتطويق بعض المعسكرات، واحتجاز بعض الضباط وتجريدهم من سلاحهم[4] عندها أدرك قادة الجيش أن البلاد أصبحت على شفى حرب أهلية، وتقدم الشعبي بمبادرة وعد فيها قادة الجيش بعدم محاسبة أياً من قيادات الجيش، وطالبهم بالانسحاب من الإذاعة، ووعد اليسار بأن يطلق كافة المعتقلين وأن يحاسب قادة الجيش الذين أصدروا أوامر الاعتقال، واضطر الشعبي إلى تسريح 150 ضابطاً لكن دون أن يمس قادة الجيش وكبار

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص218.

2 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص234.

3 – علي الصراف، مصدر سابق، ص223، ود. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص96.

4 – نايف حواتمة، مصدر سابق، ص 212.

ضباطه، الذين قاموا بتحريك الأحداث[1]، وأعلن أن ما حدث هو خطأ قام به بعض المتهورين في الجيش الذين استفزتهم سياسات اليسار المتطرف [2]. أدرك الشعبي أنه يستحيل عليه الجمع بين نقيضين وهما إرضاء قادة الجيش المناوئين لليسار، وتنفيذ مطالب اليسار الثورية دون استفزاز قادة الجيش، فوقف موقفاً وسطاً علة يرضي طرفي المعادلة شديدة التجاذب، حيث أصدر قانون الإصلاح الزراعي في 25 مارس 68م، الذي نص على أن تصادر فوراً وبدون تعويض أراضي ومنشئات وآلات جميع سلاطين ومشايخ وأمراء العهد القديم، وجميع أملاك عائلاتهم، وكل من طرد بحكم ارتباطه بالعهد الاستعماري، وأن تصادر جميع أملاك الأوقاف باستثناء الأوقاف الخاصة بالعائلات الفقيرة، شريطة ألا تتجاوز الحد الأعلى للملكية الذي حدده القانون، وأن تصادر جميع الأراضي غير المثبتة بوثائق، والأراضي المملوكة والمهجورة التي لم تفلح خلال ستة أشهر، وتصبح جميع الأراضي البور ملكاً للدولة، وأن توزع الأراضي على أسر من قتلوا في الحرب، والفلاحين المعدمين، والفلاحين الذين يملكون أقل من الحد الأدنى[3]، إلا أن القانون جعل الحد الأعلى للملكية 25 فداناً في الأراضي المروية، و50 فداناً في الأراضي المطرية، ونص على أن تدفع الدولة تعوضاً عن بعض الأراضي المصادرة بأقساط على مدى 25 عاماً، وأن يدفع المستفيدون ثمن الأرض للدولة على مدى 25 عاماً، مضافاً إليها فائدة سنوية مقدارها 1.5٪[4].

انتقد اليسار هذا القانون وقالوا بأنه رفع الحد العلى للملكية، وحمل المستفيد ثمن الأرض المصادرة، وبالمقابل لم تنفذ حكومة الشعبي من القانون سوى الجزء المتعلق بالسلاطين السابقين، وكبار رجال الدولة في عهد الاستعمار وكان معظمهم قد أصبح خارج البلاد، وأوكلت بقية بنود القانون إلى بيروقراطية الدولة التي كان بعض القائمين عليها إما متضررين من المصادرات، أو معارضين لها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العلاقة مع اليسار. وأثناء الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو 68م، حدثت اشتباكات بين بعض ضباط البوليس وبين جنود من الجيش متعاطفين مع اليسار، قتل على إثرها ضابط وجنديين من البوليس، فقام رجال من البوليس بالاستيلاء على مستودع للأسلحة وقاموا بتوزيع السلاح على طلاب المدارس، وقام محافظ حضرموت فيصل العطاس من جانب واحد بمنع العمل المأجور، وتأميم بعض المؤسسات، ومصادرة بعض الأراضي وتسليمها لبعض الفلاحين تحت شعار الأرض لمن يزرعها، وأنشأ كتيبتين مسلحتين[5]. ووقفت حكومة الشعبي موقف المتفرج من هذه الأحداث، فبدت ضعيفة وعاجزة. مما أغرى اليسار بالتحرك ضدها، فقام بعض قادته ومنهم علي عنتر، وعلي صالح عباد، وصالح مصلح قاسم، وسالم ربيع علي، وعبد الله الأشطل، بجمع فصائل الحرس الشعبي ومجاميع قبلية مسلحة في 14 مايو 68م في جعار وزنجبار وبعض المناطق الجبلية في محافظة لحج القريبة من شمال اليمن، وأعلنوا أن سيناضلون ضد حكومة الشعبي المستندة إلى الجيش والبوليس بكل الوسائل الممكنة بما فيها الكفاح المسلح[6]. واتفقوا مع بعض فرق الجيش على عدم تنفيذ الأوامر في حالة توجيهها ضدهم. إلا أن الشعبي الذي كان يخشى من تملل بعض فرق الجيش، تمكن من تحريك فرق الجيش وسحق التمرد، ففر قادته إلى الجبال، ومنهم من واصل الفرار إلى شمال اليمن[7]. الأمر الذي

---

1 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 138.

2 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 225.

3 – التجمع القومي للقوى الوطنية في جنوب اليمن، جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن، مطابع انترناشيونال، القاهرة،1987م، ص62.

4 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق ص 241،240.

5 – نفس المصدر، ص 244.

6 – نفس المصدر، ص247.

7 – علي الصراف، مصدر سابق، ص227.

أدى إلى تليين مواقف اليسار، فتقدم عبد الفتاح إسماعيل وتفاوض مع قحطان الشعبي على ضرورة وضع برنامج إصلاحي متفق عليه، ووافق الشعبي على الموضوع من حيث المبدأ، وفوض فيصل عبد اللطيف الشعبي للتفاوض مع عبد الفتاح إسماعيل على تفاصيل هذا البرنامج، واتفق الطرفان على إقرار حكومة الشعبي بمبدأ القيادة الجماعية، مقابل إقرار اليسار بأن الجيش والأمن مؤسستين وطنيتين، وإنشاء قطاع عام تديره الدولة، وإجراء إصلاح زراعي تدريجي، وإعداد مشروع دستور يتم الاستفتاء عليه، والعمل على توحيد شطري اليمن[1]. وقامت الحكومة بإعداد مشروع دستور، إلا أن هذا المشروع أعطى رئيس الجمهورية حق تعيين وإقالة الوزراء وقادة الجيش وكبار موظفي الدولة، فرفضه كل من اليسار وقادة الجيش على حد سواء[2]، فاليسار لم يكن ليقبل المشاركة في حكومة وزرائها موظفين لدى الشعبي يعين من يريد منهم ويقيلهم متى يريد، وقادة الجيش كانوا يخشون من أن يستخدمهم الشعبي كأداة لضرب اليسار وتثبيت سلطته ومن ثم التخلي عنهم. أصر الشعبي على موقفه وقام بإقالة وزير الداخلية محمد علي هيثم، فرفض اليسار قرار الإقالة وطالبوا بضرورة بحث الأمر في القيادة العامة للجبهة ولجنتها التنفيذية، واتهموا الشعبي بأنه يسعى إلى إلغاء مبدأ القيادة الجماعية، وتأسيس نظام دكتاتوري يكون له وحده فيه الكلمة الفاصلة، فرد الشعبي بتقديم استقالته، وكان يتوقع أن استقالته سترفض من قبل الجيش، إلا أن توقعاته خابت عندما اجتمعت القيادة العامة للجبهة القومية، ومال بعض قادة الجيش ومنهم وزير الدفاع محمد صالح العولقي إلى اليسار فقبلت الاستقالة[3]، وفي 22 يونيو 68م، بادر اليسار إلى السيطرة على الإذاعة، وإذاعة قرار استقالة الشعبي. وعقب إذاعة إذاعة البيان قامت بعض فرق الجيش الموالية للشعبي بمحاولة الاستيلاء على العاصمة، إلا أن بقية فرق الجيش الأخرى لم تتجاوب معها فمنيت محاولتها بالفشل، وفي اليوم التالي تم اعتقال قحطان الشعبي، ورئيس وزرائه فيصل الشعبي، وأعدم فيصل، بينما وضع قحطان تحت الإقامة الجبرية إلى أن توفي عام 1981م[4]. وعقب اعتقال الشعبي قام كبار ضباط الجيش ومعظمهم من العوالق بالفرار إلى العوالق ودثينة للاحتماء بقبائلهم ومنها واصلوا فرارهم إلى شمال اليمن والسعودية[5].

وعليه يمكن استنتاج واستخلاص مما سبق الآتي:

1- ضعف وعدم توفر الحد الأدنى من المقومات الاقتصادية لبناء أي تجربة بصرف النظر عن صيغة التجربة نفسها سواءً كانت تجربة اشتراكية أو رأسمالية.

2- ضعف وعدم ملائمة الأساس الاجتماعي لبناء تجربة اشتراكية، حيث لا يوجد فرز طبقي واضح ولا توجد طبقة عاملة من حيث الأساس.

4- انعدام وجود ثقافة اشتراكية أو حتى ثقافة علمية خارج إطار النخب المثقفة، فالمجتمع اليمني هو أساساً مجتمع خاضع لثقافة الموروث الديني، الذي يجعل منه بيئة ملائمة لقوى اليمين الديني المحافظ.

5- عدم التفات أطراف الصراع إلى عدم ملائمة البيئة الإقليمية المحيطة ومدى تأثيرها مستقبلاً على مسار وتطور تجربة مختلفة ومتعارضة مع محيطها الذي لا بد أن يكون رافضاً ومقاوماً لها.

---

1 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق ص256، 257.

2 – علي الصراف، مصدر سابق ص232.

3 – د. فتحي عبد الفتاح،مصدر سابق، ص104.

4 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص121.

5 – فيتالي ناؤومكين، مصدرسابق، ص 259.

6- انهماك أطراف الصراع حول مسألة توزيع الثروة، في حين أن المسألة الأساسية هي مسألة خلق وإيجاد الثروة، وهي مسألة كانت مغيبة ولم يلتفت إليها أحد.

لقد عجزت النخبة السياسية عن صياغة معادلة سياسية واجتماعية تستوعب كل فعاليات القوى السياسية والاجتماعية على صعيد الداخل، ومعطيات الواقع الإقليمي والدولي في الخارج، إذ أن عملية التنمية في دولة ذات موارد ضئيلة، لا تمتلك المقومات الذاتية لبناء دولة مستقرة تسير بثبات في طريق التنمية، تستدعي مراعاة كل معطيات الواقع، وهذا كان بعيداً عن تصورات أطراف الصراع في تلك المرحلة. والمحصلة من هذا كله أن التجربة المزمع إنشاؤها لا تملك أسس ومقومات قيامها.

ثانياً: الشروع في تأسيس وبناء التجربة

في هذا الجزء سيحاول الباحث الإجابة على سؤالين هما: كيف تم بناء وتشييد التجربة؟ وهل كانت هناك آلية لمراجعة وتصحيح الأخطاء؟ عقب الإطاحة بالشعبي تم تشكيل مجلس رئاسة، برئاسة سالم ربيع علي[1]،وعضوية كل

1 – سالم ربيع علي، ولد في عام 1935، في محافظة أبين لأب يعمل بصيد الأسماك، وتلقى تعليمه في عدن ثم عمل في سلك التدريس، انظم في نهاية الخمسينيات إلى منظمة الشباب القومي، وأصبح عضواً في القيادة العامة للجبهة القومية، ثم أصبح رئيساً لمجلس الرئاسة، في عام 1968م عقب الإطاحة بقحطان الشعبي الشعبية(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة www.wikipedia.org).

من عبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، ومحمد علي هيثم، ومحمد صالح العولقي[1] وتشكيل مكتب تنفيذي للجبهة القومية، من خمسة أعضاء، هم عبد الفتاح إسماعيل، وسالم ربيع علي، وعلي عنتر، ومحمد صالح العولقي، ومحمود عشيش، وتعيين عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للجبهة القومية، وتشكيل حكومة برئاسة محمد علي هيثم، إلا أنه في الثلاثين من نوفمبر 68م، تم تقليص مجلس الرئاسة إلى ثلاثة أشخاص، باستبعاد كل من علي عنتر ومحمد صالح العولقي، وأسندت رئاسة الحكومة إلى علي ناصر محمد[2]. وكان مطلوباً من سالم ربيع علي أن يخضع لمبدأ القيادة الجماعية، وأن ينفذ قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وهو ما شرع في فعله فقد دشن عهده بتصفية أنصار الشعبي، فقام بفصل 21 من قيادة الجبهة من أنصار الشعبي، واستبدل كامل قوام الضباط في الجيش، حيث أقصى جميع القيادات الكبيرة والوسطى بحجة ارتباطها بالاستعمار، وبالتالي فرغ المؤسسة العسكرية والأمنية من أفضل كوادرها وخبراتها، وضم جميع مقاتلي الميليشيات الذين لم يعرف أحد منهم أكاديمية عسكرية إلى قوام الجيش، وضيق الفوارق بين الرتب العسكرية فأصبحت أعلى رتبة هي رتبة مقدم وهي رتبة قائد الجيش علي عنتر[3]، وكون فرق جديدة من عناصر تفتقر إلى التدريب والانضباط، حيث أنشأ تشكيلين مسلحين جديدين هما الميليشيا الشعبية والقوات الشعبية[4]، وعين مرشدين أيدلوجيين لتثقيف أفراد الجيش بالثقافة الاشتراكية[5]، وبالتالي أصبح الجيش مسيساً مهمته حماية العقيدة السياسية بدلاً من حماية حدود الدولة، وأعاد تشكيل جهاز الشرطة بنفس الطريقة حيث سرح معظم قياداته القديمة، وجعل أعلى رتبة فيه بدرجة نقيب، ودمج فيه الميليشيا الشعبية، التي أصبحت تشكل غالب قوامه[6]. وأزاح كل قمم الهرم البيروقراطي، وأسند معظم مواقعها القيادية لعناصر جديدة، وباتت السلطة الفعلية فيد الحزب، الذي لا يخضع لأي جهة رقابية، وكانت سلطة مجلس الشعب شكلية إذ كان يقر كل ما يحال إليه من قيادة الحزب، كون معظم أعضائه هم أساساً قيادات حزبية[7]. ثم شرع في تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع، فنفذ قانون الإصلاح الزراعي، بواقع حد أعلى للملكية لا يتجاوز 20 فداناً في الأراضي المروية، و40 فداناً في الأراضي المطرية، وقام بتوزيع الأراضي المصادرة على المنتفعين بواقع خمسة أفدنة في الأراضي المروية، وعشرة أفدنة في الأراضي المطرية[8]، وبلغ حجم الأراضي المصادرة 36.9 ألف فدان، وزعت على 3.97 ألف مستفيد[9]، وأوكل تنفيذ القانون إلى لجنة الإصلاح الزراعي، وربطها مباشرة بالحزب، ونص على أنها لا تخضع في أدائها للنظم والقوانين التي تخضع لها المصالح الحكومية، وأعطاها حق إحالة من يعمل على تعطيل القانون إلى محكمة الشعب العلياء[10]. وشرع في بناء التعاونيات والجمعيات الزراعية، فتم تأسيس 18 جمعية يعمل بها 8 ألف عامل برأسمال 477 ألف دينار[11]،

---

1 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2005م.، ص 10.

2 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 260،261.

3 – – د.فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 128.

4 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص260.

5 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 128.

6 – نفس المصدر، ص، 128.

7 – د. علوي عبد الله طاهر، مصدر سابق، ص152.

8– قانون رقم 27 لسنة 1970م، بشأن الإصلاح الزراعي في الجبهة القومية، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م، ودستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر في 17 نوفمبر، 1970م، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، مصدر سابق، ص 158.

9 – التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، مصدر سابق، ص62،63.

10 – قانون رقم 27، لسنة 1970.مصدر سابق.

11 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 23.

وأجرى تأميمات واسعة طالت الشركات التجارية وشركات التأمين، والبنوك، ووكالات تسويق المنتجات النفطية، وشركات خدمة السفن البحرية، والفنادق والمساكن، فتفرقت رؤوس أموال الحضارم بين شمال اليمن ودول الخليج[1]. الخليج[1]. ثم التفت إلى مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والاتحادات ومنها الاتحاد العام لعمال اليمن، واتحاد الشبيبة، واتحاد نساء اليمن، واتحادات الحقوقيين، والصحفيين، والمهندسين والأطباء، والمحامين، وأخضعها لسيطرة الحزب، فأصبح الحزب هو الذي يمولها ويديرها ويرسم سياستها[2]، وبالتالي انتقل الصراع داخل الحزب إلى صفوفها، إذ كان يسطر عليها الفريق الذي يتمكن من السيطرة على قيادة الحزب. وألزمت الدولة نفسها بتشغيل جميع أفراد المجتمع وتعليم أبنائهم، وتوفير الغذاء والسكن لهم، وتطبيبهم مجانا، وهو وضع لا تسمح به إمكانيات الدول الغنية فضلاً عن الفقيرة، مما أدى إلى إغراق الدولة في الديون، حيث وصلت ديونها إلى 150٪ من حجم ناتجها القومي، ووصلت خدمة الدين الأجنبي إلى 42,3٪ من حجم الصادرات السلعية، مما اضطر الدولة إلى إعادة جدولة ديونها الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم فوائد الديون[3]. وقد نجم عن سياسة التوظيف والاستيعاب تضخم الجهاز الإداري للدولة وتدني الإنتاجية وتعطل حركة التنمية. وأدى تأميم المساكن إلى توفير سكن رخيص وشبه مجاني لمنسوبي الحزب والدولة من الفقراء والمعدمين، ولكنه بالمقابل قضى على الاستثمار في قطاع الإنشاءات، فتوقفت حركة البناء، مما أدى في النهاية إلى خلق أزمة سكن حادة، كما أن المباني المؤممة أخذت في التآكل سريعاً لعدم الاهتمام بها من قبل ساكنيها، وتراكمت الطلبات على السكن لدى الدولة حتى وصلت إلى أرقام قياسية، لم تستطع الدولة تلبيتها فأحجم الشباب عن الزواج، وبدأ الكثير منهم يتطلع إلى الهجرة[4].

بعد إعادة هيكلة جهاز الدولة، وتنفيذ برنامج اليسار طبقاً لما قرره المؤتمر الرابع للجبهة القومية الذي أطاح بالشعبي، شرع اليسار في بناء الاقتصاد، فوضع خطة ثلاثية للأعوام 71-73م حدد هدفها ببناء القاعدة الإنتاجية، في قطاعي الصناعة والزراعة، ففي قطاع الصناعة تضمنت الخطة بناء مصانع للأحذية ودباغة الجلود، والمنتجات البلاستيكية ومنتجات الكبريت والتبغ، وصناعة الغزل والنسيج[5]، والزيوت النباتية، وتعليب الطماطم، وتعليب الأسماك، ومعمل للمعلبات[6]. وفي قطاع الزراعة حددت الأراضي المزروعة ب220 ألف فدان والأراضي القابلة للزراعة 480 ألف فدان[7]، واستهدفت الخطة استصلاح 18.6ألف فدان، وإدخال الآلات الزراعية بنسبة 10٪، وزيادة وزيادة مساهمة القطاع العام بنسبة 10٪[8]، ورصد لهذه الخطة 40,3 مليون دينار تساهم القروض والمساعدات الأجنبية من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية ورومانيا، بنسبة 15 مليون دينار، أي ما يعادل 40٪، ويساهم القطاع الخاص بنسبة 5٪[9]، خصص منها للصناعة 34,3٪، وخصص منها للزراعة، 26,1٪، ووزع الباقي على بقية

---

1 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 130،131.

2 – د.علوي عبد الله طاهر، مصدر سابق، ص154.

3 – نفس المصدر، ص156،157.

4 – التجمع القومي للقوى الوطنية في جنوب اليمن، مصدر سابق، ص 22، ود. علوي عبد الله طاهر، مصدر سابق، ص 162.

5 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 136.

6 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص153،154.

7 – نفس المصدر، ص154،153.

8 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 136.

9 – نفس المصدر، ص141.

القطاعات[1]، إلا أن هذه الخطة واجهت مصاعب جمة منها: أن الالتزامات الأجنبية لم تأت كاملة، وأن القطاع الخاص لم يساهم سوى بنسبة 10٪ مما كان مقرراً له، وأن هناك مبالغة في حجم مصادر التمويل الذاتية، بالإضافة ضعف البنية التحتية، وعدم توفر الموارد الطبيعية، وصغر حجم السوق، وعدم إدراك أن هناك تجارب مماثلة لبلدان اشتراكية أكثر تقدماً وصلت محاولات التصنيع والتنمية فيها إلى طريق مسدود[2]، وبالتالي لم تحقق هذه الخطة سوى 6,9٪ من أهدافها حيث أصحبت الصناعة عبئاً على موازنة الدولة، وعانت الزراعة من صعوبات ناجمة عن تفتيت وتجزئة الملكية، وضعف الانتاج وعجز التسويق، وتردي انتاجية العمل، وهجرة اليد العاملة إلى الخارج، ومقاومة الفلاحين بتجميع أراضيهم في تعاونيات، وشح التمويل، وضعف استخدام الآلة، وصعوبة تصنيع السلع الزراعية، وعجز في الكهرباء، وقلة السدود، وقلة مراكز الأبحاث، وصعوبة استقرارا البدو الرحل بهدف مزاولتهم الزراعة[3]، زد على هذا عجز وسلبية الكفاءات الفنية والإدارية، عقب تخفيض المرتبات، ووجود عناصر داخل بيروقراطية الدولة معادية للتوجه الاشتراكي، وعدم وجود تعداد سكاني تبنى عليه حسابات حقيقية بدلاً من مجرد تخمينات[4]. وبالتالي أصبحت معظم الصناعات الناشئة عبئاً على موازنة الدولة، إذ يتطلب استمرارها حصولها على الدعم الحكومي، فكان استمرار هذا التوجه يعبر عن إخلاص للمبادئ الأيدلوجية أكثر من كونه مشروع عملي قابل للاستمرار والحياة. ومن أجل إنقاذ الخطة تقدم النظام إلى جامعة الدول العربية يطلب دعم مالي، ولكن طلبه رفض باعتبار أن جنوب اليمن ليس من دول المواجهة، رغم أن عائدات ميناء عدن انخفضت عقب إغلاق قناة السويس من 10 مليون جنيه استرليني، إلى مليون جنيه سنوياً[5].

أدى أخفاق تقدم التجربة في ميدان التنمية إلى بروز خلافات فقد اتهم سالم ربيع علي من قبل عبد الفتاح إسماعيل بالفردية والإشراف المباشر على جميع مؤسسات الدولة، والتدخل في قراراتها، واتخاذ قرارات اقتصادية بمعزل عن الحكومة وقيادة الجبهة، ودعم مؤسسات تدين له بالولاء، وعرقلة إنشاء حزب طليعي بحجة أن الطبقة العاملة في حنوب اليمن ما زالت ضعيفة العدد ومتدنية الوعي، وأن إنشاء حزب شيوعي قد يؤدي إلى تأليب دول الجوار على التجربة، ورفض تمثيل اليمن في تكتل جبهة الصمود والتصدي[6]. واتهم بأنه ماوي حيث منح حق التنقيب عن النفط للصين الشعبية، ورفض منح الاتحاد السوفيتي قواعد عسكرية في الجزر اليمنية في البحر العربي، وكانت العلاقة حينها بين الصين والاتحاد السوفيتي صعبة وحساسة، وكانت بينه وبين عبد الله باذيب الأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي جفوة فاتهم بأنه مناوئ للشيوعية[7]. وكان يساند عبد الفتاح كل من عبد الله باذيب، وأنيس حسن يحي، وعبد الله الخامري، وعلي ناصر محمد، وعلي عنتر ومحمد سعيد عبد الله[8]. وانقسمت قيادة الجبهة على خلفية هذه التطورات إلى جناحين، الأول بقيادة سالم ربيع علي، و الثاني بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، وأحيلت هذه الخلافات إلى

---

1 – التقرير السياسي للقيادة العامة المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل والمقدم إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، مصدر سابق، ص 38، 39.

2 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص154.

3 – برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، المقدم إلى المؤتمر الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، مصدر سابق، ص 84.

4 – د. فتحي عبد الفتاح، مصدر سابق، ص138.

5 – نفس المصدر، ص108.

6 – شاكر الجوهري، الصراع في عدن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1962م، ص 271، 280.

7 – علي الصراف، مصدر سابق، ص267.

8 – فيصل جلول، ص135.

المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، الذي عقد في 2 مارس 1972م، إلا أن نتيجة الاقتراع أسفرت عن تثبيت سالم ربيع علي في رئاسة الدولة وعبد الفتاح إسماعيل في الأمانة العامة للجبهة وعلي ناصر محمد في رئاسة الوزراء[1]، فشرع بعدها عبد الفتاح في إجراء اتصالات مع قادة اتحاد الشعب الديمقراطي ، بقيادة عبد الله باذيب، وحزب الطليعة الشعبية بقيادة أنيس حسن يحي بهدف دمجهما مع الجبهة القومية في تنظيم سياسي واحد، وبرر مساعيه بأن نجاح التجربة في الجنوب مرهون بقيام حزب اشتراكي يقود البلاد على أسس مبادئ الاشتراكية العلمية، وتمكن عبد الفتاح من عقد المؤتمر التوحيدي لفصائل اليسار الثلاث في 11 أكتوبر 1975م [2]، إلا أن سالم ربيع علي عارض هذا التوجه تحت غطاء أن بعض هذه الأحزاب لها امتداد شمالي، والواقع أنه كان يخشى أن يتكتل اليسار، وفي ذلك ما يقوي جناح عبد الفتاح ويضعف من سلطته، وربما يؤدي نجاح هذه الخطوة إلى حدوث تصفيات لبقية أعضاء الجبهة[3]. وبدأ التنافس والصراع بين الطرفين، على كسب الأحزاب السياسية، والمنظمات الجماهيرية، واتحادات الطلبة والشبيبة، والنساء، وتمكن ربيع من كسب ولاء فريق من الجيش، بينما اعتمد عبد الفتاح على دعم الميليشيات الشعبية[4]، التي أطاحت بالشعبي. وأراد ربيع أن يقوي تحالفاته فانفتح على الشمال، والتقى في قعطبة مع مع الرئيس إبراهيم الحمدي، وقررا إنشاء مجلس رئاسة مشترك، يتكون من رئيسي الدولتين ورئيسي الأركان في الشطرين، وممثلي الوزارات، على أن يجتمع المجلس كل ستة أشهر لتقييم التقدم في مجال التعاون، ومساعي الوحدة، وأداء لجانها المشتركة[5]. وكان هذا يتعارض مع رؤية مناوئيه إذ كانوا يرون في الشمال مجتمعاً قبلياً يجب أولاً ضرب القبيلة فيه وجعله أكثر تجانساً مع الجنوب قبل ضم الشطرين في دولة واحدة[6]، ولكن الحمدي ما لبث أن اغتيل وبالتالي جمد مشروع ربيع الوحدوي، وتدهورت علاقة الشطرين، إلا أن الاتصالات ظلت بين الغشمي وربيع قائمة. ويبدو أن خصوم سالمين أرادوا التخلص من كل من ربيع والغشمي معاً، فقاموا باستبدال مبعوث سالمين إلى الغشمي ويدعى سالم الأعور بآخر يدعى مهدي أحمد صالح حمدي، ويلقب بمهدي تفاريش[7]، كان مصاباً بالسرطان بالسرطان ووافق على أداء المهمة، فقتل الغشمي بحقيبة ملغومة، واتهم ربيع من قبل خصومه بأنه وراء العملية، فاجتمعت اللجنة المركزية في 26 يونيو 1978م، وقررت إقالته وتم إعدامه في نفس اليوم[8]، بعد حكم دام لمدة 9 سنوات، وهي أطول مدة يقضيها رئيس في السلطة في جنوب اليمن، وأدت هذه التطورات إلى دفع حكومة شمال اليمن إلى إثارة القضية في جامعة الدول العربية، التي بدورها قامت باتخاذ قرار تجميد العلاقات السياسية وقطع المعونات الاقتصادية مع جنوب اليمن في 2 يوليو 1978م[9]، فزادت من عزلة النظام في الجنوب.

---

1 – التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، مصدر سابق، ص43.

2 – محمد علي الشهاري، حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية، والحزب الاشتراكي اليمني، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1981م ، ص 250.

3 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص135.

4 – علي الصراف، مصدر سابق، ص269.

5 – جمال الدين أحمد السالمي، دور القيادات السياسية اليمنية في تحقيق الوحدة، 1962– 1990م، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، اليمن، ذمار، 2009، ص169،171.

6 –– فيصل جلول، مصدر سابق، ص 135.

7 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 12.

8 – خالد محمد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1987، ص 41.

9 – د. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص 601.

عقب سقوط سالمين أصبح عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لمجلس الرئاسة وأميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني[1]، وتحول التنظيم السياسي للجبهة القومية إلى الحزب الاشتراكي اليمني، الذي عقد مؤتمره الأول في الفترة 11- 13أكتوبر 1978م، وانتخب لجنة مركزية جديدة تكونت من 51 عضواً، وانتخب مكتب سياسي مكون 9 أعضاء هم عبد الفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد، وعلي عبد الرزاق باذيب، وأنيس حسن يحي، ومحمد صالح مطيع، وسالم صالح محمد، وعبد العزيز عبد الولي، وعلي سالم البيض، ومحمد سعيد عبدالله[2]. وبعد انتخاب عبد الفتاح بدأ الجدال حول أسباب تعثر التجربة، حيث أرجعها البعض ومنهم عبد الفتاح إلى عدم استيعاب النظرية الاشتراكية، ومن ثم عمد إلى إنشاء المدارس الاشتراكية كالمدرسة العليا للاشتراكية التابعة للجنة المركزية، ومدرسة الكوادر الشبابية لتثقيف منظمات الشباب، ومدرسة الكوادر النقابية لتوعية العمال بمبادئ الاشتراكية، وتم إدخال مواد الاشتراكية كمقررات في دور المعلمين والمعلمات، واستحدثت دائرة سياسية في وزارة التربية والتعليم، لتتولى مهمة التثقيف الأيدلوجي، واستحدثت وظيفة النائب السياسي في كل المدارس والمعاهد والكليات وأسندت إليه مهمة التوعية والتثقيف الأيدلوجي[3]. وأرجعها البعض إلى ضعف الجهاز الإداري للدولة الذي لم يتمكن من إنجاز البرامج الموكولة إليه، بينما أرجعها البعض الآخر ومنهم محمد صالح مطيع إلى الانغلاق على دول المحيط الإقليمي، ودعا إلى الانفتاح على دول الخليج بهدف الحصول على الدعم، وهو ما رفضه عبد الفتاح معتبراً موقف مطيع دعوة للاستجداء من السعودية ودول الخليج[4]. في حين أن هناك معطيات موضوعية لم يلتفت إليها أحد، فعدد السكان كان في حدود 1,25مليون نسمة، نسبة الشيوخ والأطفال منهم تتجاوز 70 ٪، وقطاع المرأة في المجتمع والذي يشكل نحو 50٪ يعد قطاعاً غير منتج في الغالب، بحكم الأمية وثقافة المجتمع الرافضة لعمل المرأة، فكم عسى أن تكون القوة المنتجة في ظل وضع كهذا. بالإضافة إلى أن حركة التصنيع مركزة كلها في عدن التي يسكنها نحو 26٪ من إجمالي السكان، والتي يوجد بها أهم الصناعات مثل مصافي عدن، ومصنع البيرة، ومصنع ردفان للسجاير، والتي تضم نحو 15 ألف عامل ويشكل أهم تجمع للطبقة العاملة [5]. وأن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لا تشكل سوى 02٪ وأن المساحة المزروعة فعلاً لا تتجاوز 05٪ من المساحة الصالحة للزراعة، وأن عائدات قطاع الزراعة الذي يعمل به أكثر من 50٪ من السكان لا تتجاوز عائدات 05٪ من الناتج القومي الإجمالي، وأن البنية التحية بما فيها الطرق رديئة للغاية، وأن الوضع الاجتماعي والثقافي في البلاد دون المستوى، فحسب إحصائيات عام 1970م، كان في طول البلاد وعرضها 340 خريجاً جامعياً، وستة أشخاص حاصلين على الماجستير، وخمسة آخرين حاصلين

---

1 – عبد الفتاح إسماعيل الجوفي، ولد عام 1939م، في قرية الأشعاب ناحية حيفان التابعة لمحافظة تعز، من أسرة مهاجرة من محافظة الجوف، بدأ تعليمه تعليمه في قريته ثم أكمله في مدينة عدن مع أخيه محمد إسماعيل، وفي عام59م انظم إلى حركة القوميين العرب، وفي عام 60م شارك في إضراب نفذه عمال المصافي، وقام بتوزيع منشورات فاعتقل على إثرها، وبعد الإفراج عنه اشتغل بالتدريس، وفي عام 1964م أصبح المسئول السياسي والعسكري للجبهة القومية في مدينة عدن، وفي عام 65م أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للجبهة القومية، وفي عام 67م أصبح وزيراً للثقافة والإرشاد القومي في أول حكومة عقب الاستقلال، وفي عام 69 انتخب أميناً عاماً للجبهة القومية، وبقي في هذا المنصب إلى عام 75م، شغل عضوية مجلس الرئاسة عام 69م، ورئساً مؤقتاً لمجلس الشعب الأعلى عام 1971م، انتخب رئساً لمجلس الرئاسة عام 78م، وأميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني، الذي حل محل الجبهة القومية، استقال من جميع مناصبه عام 80م وغادر إلى موسكو، وقتل في أحداث 13 يناير 86م التي أطاحت بعلي ناصر محمد (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة www.wikipedia.org)، وعلي الصراف، مصدر سابق، ص301.

2 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 300.

3 – د.علوي عبد الله طاهر، مصدر سابق، ص167.

4 – علي الصراف، مصدر سابق، ص298.

5 – التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، مصدر سابق، ص60،61.

الدكتوراه [1]. وأن نسبة الأمية في عموم البلاد تصل 97٪[2]، وأن 14,8٪ من منسوبي الحزب من العمال، و9,6 من الفلاحين، و55٪ من الجنود والموظفين، و20,6 من المثقفين، وأن مستوى التعليم في أوساط الحزب كان متردياً، حيث أن 65٪ من منسوبي الحزب أميين ومعظمهم من الجود والمستخدمين، والفلاحين، و30٪ من متوسطي الثقافة الذين لم يحصلو على تعليم جامعي، و05٪ ممن حصلو على تعليم جامعي [3]، فهذا الواقع هو ما يمكن أن يفسر أسباب عدم تقدم التجربة، وما يمكن أن يشكل ميدان عمل كبير يدفع قيادة الحزب والدولة إلى الاشتغال عليه، بدلاً من البحث عن حلول في الأطر النظرية، والملاحظ هنا أنه لم يلتفت إلى هذا الواقع أحد . بل إن النظام وفي ظل هذا الواقع ما لبث أن تورط في حرب مع الشمال عام 79م، انتهت بعقد اتفاقية الكويت التي انتهت بتشكيل لجان مشتركة لبحث مسألة تسريع الوحدة[4]، مما ألّب علي عنتر وصالح مصلح ضد عبد الفتاح حيث اتهماه بالتراخي في الحرب وعدم استمرارها حتى إسقاط النظام في الشمال، وتحقيق الوحدة، كما اتهماه بعدم تقديم الدعم الكافي لثوار ظفار. وكان رأي عبد الفتاح أن هناك مجمل ظروف إقليمية ودولية ستحول الحرب مع الشمال إلى حرب استنزاف ترهق أبناء الشطرين ولن يكون هناك حسم. وتزايدت الانتقادات لعبد الفتاح فأصبحت حياته مهددة بالخطر، وتعرض لعدة محاولات اغتيال الأولى في نيسان أبريل عام80م، عندما سافر إلى مؤتمر القمة العربي في طرابلس الغرب، وكان يفترض أن يسافر معه وزير الخارجية محمد صالح مطيع، إلا أنه تخلف في اللحظات الأخيرة دون إبداء أسباب، الأمر الذي أثار شكوك الرجل، وعند محاولة الطائرة التي تقله الهبوط في مطار طرابلس لم تتمكن عجلاتها من النزول، وبعد أن استعدت سلطات المطار لانزال الطائرة بدون عجلات تمكن طاقم الطائرة من إصلاح الخلل عقب عدة محاولات، وهبطت الطائرة بسلام[5]. والثانية عند عودته إلى مطار عدن، حيث كان عدد من قيادات الحزب يعدون يعدون العدة لاقتياده إلى سجن المنصورة وتصفيته هناك، إلا أن علي ناصر محمد وعلي عبد الله باذيب أحبطا هذه المحاولة عندما ذهبا لاستقباله في المطار. وفي الطريق إلى قصر الرئاسة خرجت شاحنة اعترضت طريقه وكان بمعية علي ناصر محمد وعلي عبد الله باذيب، فكانت المحاولة الثالثة. ووضع علي ناصر وعلي عبد الله باذيب الرجل في صورة الموقف، وطلبا منه عدم استخدام الميليشيات الشعبية والزج بها في مواجهة خصومه، لأن ذلك قد يدخل البلاد في حرب أهلية طاحنة، ونصحاه بمغادرة البلاد إلى أن يتغير الموقف[6]، وبما أن الرجل ينحدر من أصول شمالية ولم يكن مسنوداً ببعد قبلي شأن علي عنتر، فقد فضل الانسحاب وغادر إلى موسكو في 20 أبريل 1980م[7].

---

1 – نفس المصدر، ص 62،64.

2 – التقرير السياسي للقيادة العامة المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، مصدر سابق، ص 53.

3 – التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، مصدر سابق، ص53،54.

4 – البيان المشترك عن القمة اليمنية في الكويت، المنعقدة في 30مارس 1979م في سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ط1، مركز الدراسات والنشر، صنعاء، 1992م، ص 685، واتفاق الكويت حول وقف إطلاق النار بين شطري اليمن، 6 مارس 1979م في عبد الرحمن يوسف حارب، من وثائق الوحدة اليمنية، ط1، دار الثقافة للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1990م، ص 84.

5 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 302.

6 – علي الصراف، مصدر سابق، ص301.

7 – نص استقالة عبد الفتاح إسماعيل، في 20 أبريل 1980م في سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية، من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، 1992م، ص 780.

والملاحظ مما سبق أن عدم التقدم في سير التجربة لم يدفع أطراف الحكم إلى البحث ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك الإخفاق، بل إن أحداً منهم لم يطرح مسألة فتح تحقيق أو تشكيل لجنة لبحث كيفية معالجة أسباب الإخفاق، وإنما جعلوا من الإخفاق وسيلة لتصيد الأخطاء وتبادل الاتهامات، وقام البعض كعبد الفتاح إسماعيل وبصفة ارتجالية بمعالجة أسباب الإخفاق بالإمعان في السير في طريق إنشاء المدارس الاشتراكية، وتعميم الثقافة الاشتراكية على عموم منسوبي الحزب ومدارس الدولة، دون أن يتقصى أسباب الإخفاق. وتفسيري لهذا السلوك يرجع إلى مستوى تعليم وأهلية قيادة الحزب والدولة وقتها، فقد كان جلهم من أنصاف المتعلمين، وجميعهم تقريباً كانوا شباباً يفتقرون إلى الخبرة والتجربة في ميدان الحكم والإدارة. بالإضافة أن إلمامهم بقدر ما من الثقافة الماركسية، وقناعتهم بأن تعاليمها تمثل الحل العلمي الناجز جعلهم يتوهمون بأنهم يمتلكون الحقيقة. أما تفسيري للعنف الذي ساد التجربة وهذه وجهة نظر، فأرى أنه يرجع لثلاثة أسباب متضافرين، أولها هو الأيدلوجية الماركسية التي تعتبر السلطة أداة في يد الطبقة العاملة التي تحكم باسم دكتاتورية البروليتاريا، والتي تعتبر الحزب مكون طليعي مهمته الدفع بالجماهير قسراً في طريق التطور الاشتراكي، والتي تصف العنف بالعنف الثوري، والتي ترى فيه أداةً ووسيلة ضرورية لإحداث التصفيات التي ترى أنها تحمي التجربة من الانحراف والانزلاق بعيداً عن المسار الذي رسمته لها النظرية الماركسية، فأصبح أي نقد للتجربة أو لبعض رموزها، مهما كانت ضآلته، يُفسر على أنه انحراف. وثانيها هو الأطماع والطموحات الشخصية في السلطة. وثالثها هو الموروث الثقافي المحلي القائم على رفض واستبعاد الآخر وعدم القبول بوجوده. فتواشج هذه الأسباب الثلاثة هو الذي ولّد ظاهرة العنف التي كانت أبرز ملامح التجربة، والتي ميزتها عن التجارب الاشتراكية الأخرى، والتي لم تخل هي الأخرى من عنف، لكنه لم يصل إلى حد الاقتتال الشامل كما حدث في جنوب اليمن.

ثالثاً صراع القوى ونهاية التجربة

عقب الإطاحة بعبد الفتاح عقد الحزب مؤتمره الاستثنائي في أكتوبر 1980م، حضره 440 مندوباً، منهم 190 معينين من قبل المكتب السياسي، وسط مخاوف من أن يسود المؤتمر جدل حول أسباب إبعاد عبد الفتاح[1]، وعزى المؤتمر أسباب الفشل الاقتصادي إلى سياسات سلم ربيع علي، وعدم أهلية الجهاز الإداري للدولة. وانتخب لجنة مركزية مكونة من 47 عضواً، وقرر إبعاد كل من عبد الفتاح إسماعيل، ومحمد صالح مطيع، ومحمود عبد الله

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص305.

عشيش من عضوية اللجنة المركزية، وشكل مكتب سياسي جديد، من 14عضواً أبرزهم علي ناصر محمد، وعلي عنتر، وأبو بكر باذيب، وصالح منصر السييلي[1]. وأسندت إلى علي ناصر محمد[2] الرئاسات الثلاث ، وهي رئاسة الحزب، ورئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة، وأصبح علي عنتر نائباً لرئيس الجمهورية، وصالح مصلح قاسم المجذوب، المقرب من علي عنتر وزيراً للدفاع[3]. وكان علي ناصر يعد شخصية مقبولة من قبل جميع فرقاء الصراع، وكان هناك اعتقاد بأنه لا يشكل خطراً على أحد، ومن المعروف أن علي ناصر لم يخسر موقعاً كسبه قط، فقد كان يراهن على التيار الصاعد، ويختار اللحظة المناسبة ليخرج مع الخارجين، فقد أقنع عبد الفتاح بأنه سيحكم بأفكاره إلى أن تحين لحظة عودته، وأعتقد علي عنتر بأن علي ناصر سيكون مجرد واجهة يحكم من خلفها. ويبدو أن علي ناصر إلى جانب رغبته في احتكار السلطة، قد وصل إلى قناعة مبكرة بضرورة إحداث تغيير جذري في توجه البلاد، والسؤال هو كيف حاول إحداث هذا التغيير؟ وما هي العوائق التي اعترضت طريقه؟ وكيف حاول التغلب عليها وتجاوزها؟ وكيف ولماذا أخفق في نهاية المطاف؟ هذه الأسئلة هي ما سيحاول الباحث الإجابة عليها في الصفحات التالية.

أدرك علي ناصر أن علي عنتر[4] يمسك بأوراق مهمة في رئاسة الدولة، ووزارة الدفاع، وقبائل لحج، فلم يستطع استبعاده، وشرع في استهداف وإقصاء المنافسين من تيار عبد الفتاح، فنفى محمد سعيد عب الله إلى أثيوبيا ثم عينه تحت ضغوط سفيراً في بلغاريا[5]، ووضع علي صالح عباد في السجن، وحدد إقامة محمود عشيش، وأبعد عبد الله الخامري[6]، وقرب منه محمد علي أحمد محافظ أبين، وأحمد مساعد حسين، وأوكل إلى الأول ملاحقة أنصار عبد الفتاح، فصفى الكثير منهم[7]، وحرك الاتحاد النسائي ضد علي سالم البيض، بسبب خرقه للقانون بالزواج من ثانية، فتمكن من إبعاده عن عضوية المكتب السياسي[8]، وتوفي عبد العزيز عبد لوالي مسموماً في برلين، ووجد

---

1 – نفس المصدر، ص 310.

2 – ولد علي ناصر محمد في عاد 1939م، في منطقة دثينة بمحافظة أبين، وفي عام 1959م، تخرج من دار المعلمين، وعين مديراً لمدرسة دثينة الابتدائية، انخرط في الكفاح المسلح ضد سلطات الاحتلال، وفي عاد 1967م عقب الاستقلال مباشرة عين محافظاً لمحافظة لحج، وفي عام 1969م عين وزيراً للحكم المحلي، ثم ما لبث في العام نفسه أن عين وزيراً للدفاع، وفي عام 1971م شغل منصب رئاسة الوزراء،وعضوية المجلس المحلي، وفيعام 1980م أصبح رئيساً للدولة، وأميناً عاماً للحزب ورئيساً للوزراء (ويكيبيديا، الموسوعة الحرةwww. Wikipedia.org) .

3 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 14.

4 – علي أحمد ناصر عنتر، من مواليد محافظة لحج، ولا يعرف تاريخ مولده، ولم يحظ بقدر من التعليم، فبدأ حياته كعامل بسيط في ميناء الكويت، ثم التحق بالعمل المسلح ضد الاستعمار. ساهم في الإطاحة بحكم قحطان الشعبي، وكان ضمن من اشتركوا في قيادة حركة 20 مارس 1968م، وعقب الإطاحة بالشعبي حصل عضوية المكتب السياسي، ثم أسندت إليه قيادة الجيش. ساهم في الإطاحة بسالم ربيع علي عام 78م، وتزعم الفريق الذي أطاح بعد الفتاح إسماعيل عام80م. فأسندت إليه قيادة الجيش في بداية حكم علي ناصر، إلا أنه تخلى عنها عندما أصبح نائباً لعلي ناصر في رئاسة الدولة لابن منطقته صالح مصلح قاسم، الأبرز نفوذاً في عهد علي ناصر كونه جمع بين الإمساك بقيادة الجيش ودعم قبل قبائل لحج القوية. تزعم الفريق المطالب بتقليص صلاحيات علي ناصر محمد، وأخذ يطالب بعودة عبد الفتاح إسماعيل ابتداءً من عام 83م، وتمكن من إعادته فعلاً في أكتوبر عام 84م. وفي فبراير 85م نجح مع رفاقه في إجبار على ناصر محمد عن التخلي عن رئاسة الحكومة، وإسنادها إلى أحد أنصاره وهو حيدر أبو بكر العطاس. قتل في اجتماع المكتب السياسي في13 يناير 86م.(أنظر كلاً من علي الصراف، مصدر سابق، ص224،310،327، وفيصل جلول، مصدر سابق، ص 160، وفيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص260،261 والتجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، مصدر سابق، ص44).

5 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 321.

6 – علي الصراف، مصدر سابق، ص325،326.

7 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص150.

8 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 23.

حسن قماطة قائد اليليشيات الشعبية مشنوقاً في زنزانته بسجن الفتح[1]. ثم التفت إلى مركز القوة الأكبر داخل المؤسسة العسكرية وهو علي عنتر فقام في 1981م وإبان وجود علي عنتر في زيارة إلى الهند بتنفيذ حكم الإعدام في محمد صالح مطيع وكان من أبرز حلفاء علي عنتر، مما دفع على عنتر إلى قطع زيارته والعودة إلى عدن، ثم تمكن بعدها مباشرة من تجريد علي عنتر من وزارة الدفاع وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحكم المحلي، إلا أن علي عنتر اشترط أن تسند وزارة الدفاع لصديقه وحليفه وابن منطقته صالح مصلح قاسم[2]، ونظراً لاستمرار تذمر جناح علي عنتر عمد في سبتمبر عام 82م، إلى إجراء تعديل وزاري بهدف استرضاء البعض منهم فعين سالم صالح محمد وزيراً للخارجية. وكان علي ناصر يدرك أن رموز اليسار لا تحظى بشعبية بسبب الضائقة الاقتصادية، والصراعات الفئوية، فرأى أن بإمكانه أن يرفع من مستوى شعبيته بتحسين مستوى الوضع المعيشي، ووجد ضالته في الانفتاح على الخارج، فانفتح على الشمال، فقام بتأسيس شركات خاصة مشتركة مع الشمال، تكون أساساً للتعاون الاقتصادي، وأخذ في التنسيق مع الشمال في مجال السياسة الخارجية، وقام بإنجاز مشروع دستور دولة الوحدة، حيث أقرته اللجنة الدستورية اليمنية المشتركة في 31 ديسمبر 1981م[3] ، إلا أن ثمن هذا كان رفع الدعم والغطاء السياسي عن الجبهة الوطنية المناوئة للنظام في الشمال، مما مكن صنعاء من تصفيتها عام 1982م الأمر الذي أثار حنق صالح مصلح قاسم ضد علي ناصر كونه كان المسئول عن ملف الجبهة الوطنية. ثم انفتح على سلطنة عمان بإقناع عناصر جبهة تحرير ظفار بالتخلي عن الثورة والعودة إلى عمان، على أن يضمن لهم عدم المساس بأيٍ منهم في حالة عودتهم إلى بلادهم، وتمكن من إغلاق هذا الملف مع عمان عبر اتفاقية موقعة بين الطرفين عام 1982م [4]، وحصل مقابل ذلك على دعم مادي وتسهيل تحويلات المغتربين من بعض دول الخليج، وبالذات دولة الكويت التي رأت ضرورة تشجيع هذا التوجه. إلا أن ثمن ذلك كان استعداء أنصار محمد سعيد عبد الله الذي كان مسئولاً عن ملف جبهة تحرير ظفار. وتمكن من تحسين علاقته مع العراق، وكانت العلاقات بين الطرفين متأزمة إثر اغتيال المخابرات العراقية المعارض العراقي توفيق شكري في جنوب اليمن عام 1979م، كما انفتح على بقية الفصائل الفلسطينية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت علاقة الجنوب قبل ذلك محصورة بالجبهتين الديمقراطية والشعبية وحاول التقرب إلى المعسكر الغربي فقام بزيارة إلى جيبوتي التي تستضيف قاعدة فرنسية، والتقى بالجالية اليمنية وحث رجال لأعمال اليمنيين على الاستثمار في الداخل [5]. أدت سياسة على ناصر إلى تأليب خصومه في الداخل ضده الذين رأوا أن التقرب من المعسكر الغربي وحلفائه في المنطقة قد يشكل خطراً على التجربة. ونبهه الاتحاد السوفيتي إلى ضرورة إيقاف سياسته الخارجية عند الحدود التي وصلت إليها. وفي الوقت نفسه لم ترض هذه السياسة لا دول المحيط الإقليمي ولا دول المعسكر الغربي، فالسعودية ومعظم دول الخليج رأت فيه اشتراكي يسعى إلى تحسين شروط حكمه بانفتاح محدود يعود عليه بمردود اقتصادي، ودول المحيط العربي رأت فيه رجلاً معتدلاً، لكنه لا يحمل مشروعاً للتغيير، ولا يقوى على فعل ذلك. وفرنسا التي حاول الدخول من بوابتها ودول المعسكر الغربي لم تجد فيما أقدم عليه الرجل ما يبرر تغيير سياستها نحوه. لذا ظل الرجل يراوح مكانه فتقدمه سيقلب عليه الداخل والسوفيت، وتراجعه سيحسب عليه على أنه فشل يستدعي محاسبته من قبل خصومه.

---

1 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 319.

2 – نفس المصدر، ص 318.

3 – خالد محمد القاسمي، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1987، ص 73.

4 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 151، 152.

5 – نفس المصدر، ص 152.

أدى وصول الرجل إلى طريق مسدود إلى بدء تحرك خصومه ضده، حيث أخذ كل من علي عنتر وعلي سالم البيض وعلي هادي شايع، بالاتصال بعبد الفتاح إسماعيل ابتداءً من سبتمبر 1983م باعتباره شخصية كارزمية تحظى بحضور قوى في أوساط الحزب، تستطيع إدارة الصراع مع علي ناصر، ومقارعته من موقع أفضل. وأخذ ينتقد على ناصر علناً، وسجلوا عليه ملاحظات عدة، منها رفض قواعد الحزب لمجمل سياسته الداخلية والخارجية، وتكريسه للقيادة الفردية على حساب القيادة الجماعية، وإفساده لقواعد الحزب بالإنفاق على أنصاره من المال العام، والإضرار بالاقتصاد الوطني، بالإنفاق على مظاهر احتفالية ومشاريع غير إنتاجية، وتهميش القيادات التاريخية للحزب، وإحلالها بقيادات تابعة له بهدف إضعاف الحزب، والترويج على أن سياسة التعايش السلمي مع دول الجوار تعد إنجاز شخصياً له، وأخذ يطالب بضرورة تصحيح مسار الثورة، والعودة إلى الالتزام بسياسة الحزب[1]. وأدرك خصوم علي ناصر أن مسألة إقصائه أو حتى الحد من صلاحيات تبدوا مهمة غاية في الصعوبة، فالرجل يمسك بزمام مواقع مهمة في الجيش والميليشيا الشعبية، وله عمق قبلي في محافظة أبين، فأخذوا يضغطون عليه بضرورة عودة الشخصيات المبعدة، وعى رأسهم عبد الفتاح إسماعيل، وإطلاق سراح المعتقلين، وكانت هذه المطالب تحظى بتأييد شعبي، اضطر معها علي ناصر إلى مفاوضة عبد الفتاح على العودة وعرض عليه عضوية المكتب السياسي، شريطة ألا ينظم إلى التكتل المعارض له، إلا أن عبد الفتاح وافق على العودة غير المشروطة وبدون أي مناصب[2]. وبمجرد عودته في 7 أكتوبر 1984م أصبح بيته مزاراً لقيادات وكوادر الحزب، وأخذ يدير نشاطاً تعبوياً هدفه تقليص صلاحيات علي ناصر. وبعد عودته أخذ فريق علي عنتر وأبرز أعضائه علي سالم البيض، وعلي شايع هادي، وسالم صالح محمد، وجار الله عمر، وصالح منصر السييلي، وصالح مصلح يطرح مطالب محددة، أهمها أن يتولى علي عنتر رئاسة الدولة، ومحمود عشيش رئاسة الحكومة، وعبد الفتاح مسؤولية الشؤون التنظيمية والأيدلوجية في الحزب، ومحمد سعيد عبد الله وزارة الأمن، مقابل احتفاظ علي ناصر بالأمانة العامة للحزب[3]. إلا أن علي ناصر رفض أن يتخلى عن رئاسة الدولة، كما رفض تعيين عبد الفتاح في إدارة الشؤون التنظيمية، خشية أن يجد نفسه محاصراً بين مطرقة علي عنتر وسندان عبد الفتاح، كما رفض أن تسند رئاسة الحكومة إلى محمود عشيش، وبعد مساومات تمكن فريق علي عنتر في 14 فبراير 1985م من انتزاع بعض التنازلات من علي ناصر بعد أن توصل الطرفان إلى تسوية تم بموجبها انتزاع رئاسة الوزراء من علي ناصر وتسليمها لحيدر العطاس، وتعيين عبد الفتاح سكرتيراً للجنة المركزية لشؤون الإدارة، وتعيين صالح منصر السييلي سكرتيراً للجنة المركزية، وعلي شايع هادي وعلي سالم البيض في عضوية المكتب السياسي، [4]، وانتزاع حقيبتي الإسكان وشؤون الوحدة، وإسنادهما إلى كل من محمد سعيد عبدالله، ومحمود عشيش، على التوالي[5]، لم ترض هذا التنازلات فريق علي عنتر، وكان مصمماً على ضرورة انتزاع رئاسة الدولة من علي ناصر، واعتبر علي ناصر تنازله عن رئاسة الدولة مسألة مصيرية بالنسبة له، كونه يدرك أن مسألة إقصائه تبدأ بمسألة إضعافه، وأن مسألة إقصائه لا تعني أقل من الحكم عليه بالإعدام.

---

1 – نفس المصدر، ص 160.

2 – التجمع القومي للقوى الوطنية في جنوب اليمن،مصدر سابق، ص 44، وشاكر الجوهي، مصدر سابق، ص 327.

3 – علي الصراف،مصدر سابق، ص224، 329.

4 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 15، و د.جمال الدين أحمد السالمي، دور القيادات السياسية اليمنية في تحقيق الوحدة، 1962– 1990م، ط1، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، 2009م، ص 324.

5 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 163.

أمام هذا الانسداد قرر الطرفان إحالة الخلاف إلى المؤتمر الثالث للحزب، ومن ثم تحول الخلاف إلى كيفية اختيار المندوبين، وعلى أي أسس سيتم هذا الاختيار، وبالتالي انتقل الخلاف من إطار النخبة إلى أطر الحزب والدولة بما فيها الجيش، فانقسمت المؤسسة العسكرية والأمنية بين المتصارعين[1]. وشعر الطرفان بخطورة الموقف، فاتفقا، بعد وساطة جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على تصعيد قوائم موحدة ومتوازنة[2]، ووقعوا على اتفاق تكون غالبية أعضاء المكتب السياسي لصالح فريق علي عنتر، شريطة أن يتم توسيع المكتب السياسي بحيث يستوعب أنصار علي عنتر مع بقاء كل أنصار علي ناصر، وأن تكون غالبية اللجنة المركزية لصلح علي ناصر، شريطة توسيعها بحث تستوعب من يريد ضمهم علي ناصر دون الاستغناء عن أي من أنصار علي عنتر[3]، وتجريم كل من يلجأ إلى السلاح، وعقد المؤتمر في 11- 13 أكتوبر 1985م، حضره 426 مندوباً، يمثلون المحافظات الست، بالإضافة إلى ممثلين عن القوات المسلحة ومنظمات الحزب في الخارج. وأسفر المؤتمر عن انتخاب علي ناصر بالإجماع أميناً عاماً للحزب، وانتخاب لجنة مركزية مكونة من 77 عضواً، وعقب انتهاء المؤتمر اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت أعضاء المكتب السياسي وهم علي ناصر محمد، وأبو بكر باذيب، وعبد الغني عبد القادر، وأنيس حسن يحي، وعلي عبد الرزاق باذيب، وأحمد مساعد حسين، وعبد العزيز الدالي، من فريق علي ناصر. وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وصالح منصرر السيلي، وصالح مصلح قاسم، وسالم صالح محمد، وعلي سالم البيض، من فريق علي عنتر [4]. فأصبح ثمانية من أعضاء المكتب السياسي في معسكر علي عنتر، وسبعة في معسكر علي ناصر. ولم يشكل المؤتمر بالطريقة التي عقد بها حلاً فاصلاً، وكلما فعله أنه رحل الخلاف إلى ما مرحلة قادمة. إلا أن حصول فريق علي عنتر على أغلبية أعضاء المكتب السياسي حجم علي ناصر كثيراً حيث أن المكتب السياسي هو الموقع الذي تتخذ فيه القرارات الحاسمة، وبالتالي فإن علي ناصر فقد السيطرة على هذا الموقع ولم يعد بإمكانه كأمين عام للحزب سوى التحكم بجدول أعمال المكتب السياسي، وتأجيل اجتماعاته.

أصبح هدف المعارضة بعد المؤتمر انتزاع ما يمكن انتزاعه من علي ناصر، وأصبح هدف علي ناصر المحافظة على مركزه، وعدم تقديم أية تنازلات، وكان علي ناصر يراهن على عامل الزمن، ويترقب إمكانية ظهور تطورات جديدة قد تكون في صالحه، فقام بجولة في المحافظات لشرح نتائج أعمال المؤتمر الثالث للحزب، ولكن علي عنتر كان يتعقبه ويطرح بأن لديه خطة لتصفية رموز الثورة بدءاً بعد الفتاح إسماعيل، وتركيز صلاحيات الهيئات والمؤسسات في شخصه، وأنه يتهرب من تنفيذ قرارات المؤتمر[5]. وبعد جولة استغرقت شهر نوفمبر بالكامل في الحافظات، قام علي ناصر بجولة خارجية شملت موسكو، وبلغاريا، وأثيوبيا، وصنعاء[6]، ويبدو أنه لمس أن هناك تغيرات وشيكة في وضع الاتحاد السوفيتي سوف يكون لها تداعيات وانعكاسات على دول المعسكر الشرقي، فكان من مصلحته التريث وكسب المزيد من الوقت. إلا أن خصومه شددوا عليه الخناق بضرورة انعقاد المكتب السياسي،

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 330.

2 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 16.

3 – علي الصراف، مصدر سابق، ص332.

4 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 341.

5 – نص محاضر علي عنتر التي ألقاها في الكوادر الحزبية حول الصراع الحاري في صفوف الحزب، في 13 ديسمبر 1985م في علي الصراف، مصدر سابق، ص403.

6 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 17.

فاضطر علي ناصر للرضوخ وحدد موعد 9 يناير 86م، لاجتماع المكتب السياسي، ولكنه أعد جدول أعمال استبعد منه أهم القضايا المختلف عليها. وطرح فريق علي عنتر ضرورة تولي عبد الفتاح إسماعيل مسؤولية الشؤون التنظيمية والأيدلوجية في الحزب، وتولي صالح مصلح مسؤولية العلاقات الخارجية، غير أن علي ناصر رفض ذلك رفضاً مطلقاً لإدراكه لأنه سيكون محاصراً في قيادة الحزب بين عبد الفتاح إسماعيل وصالح مصلح، وعندما تمسك خصومه بموقفهم طلب تأجيل ذلك إلى الاجتماع القادم[1]، وطرح في الاجتماع ضرورة إيفاد كلاً من حيدر العطاس رئيس الوزراء، وعبد العزيز الدالي وزير الخارجية إلى الصين، وتحديد موعد 13 يناير 86م ليكون موعد الاجتماع القادم، الذي ستطرح فيه القضايا المختلف عليها للنقاش، وكان يريد من هذا الإيفاد، ومن تحديد موعد الاجتماع القادم في ظرف غياب العطاس والدالي، فتح ثغرة تمكنه التأجيل مرة أخرى إلى أن يكتمل قوام المكتب السياسي، بحجة أن هناك قرارات حاسمة ومصيرية تستدعي وجود الجميع، وكان يتوقع معارضة علي عنتر لهذا التأجيل، إلا أن علي عنتر وافق على ذلك ولم يعترض عليه مما أثار دهشة علي ناصر، ويبدوا أنه فهم من ذلك أن خصومه قد توصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الخلاف لن يحل عن طريق المكتب السياسي، وأن الأداة العسكرية ستكون هي الفيصل في حل الخلاف المستعصي على الحل بالوسائل السياسية. وكان الطرفان قد استغلا حادثة هجوم بعض الفصائل الفلسطينية علي مطاري روما وفينا في 27 ديسمبر، لرفع مستوى جاهزية قواتهما، بحجة أن إسرائيل ستقدم على توجيه ضربة للمعسكرات الفلسطينية في جنوب اليمن على غرار ما فعلته في ضرب مقر منظمة التحري في تونس[2]. وتركزت قوات الطرفين في مدينة عدن وفي محيطها، حيث كانت قوات علي ناصر يحيط بها من أبين من الشرق، ومن الجنوب من البحر، وكانت قوات علي عنتر ورفاقه تحيط بها من الشمال. وكان الفرز المناطقي قد أصبح هو الغالب على خارطة التحالفات، فأنصار علي ناصر معظمهم من محور أبين . شبوة، وأبرز مجموعة أبين هم: أحمد مساعد حسين قائد البحرية، وسليمان غيث رئيس غرفة عمليات علي ناصر، والخضر الدنبوع قائد لواء الفضلي، وصالح الزعيري، قائد الفرقة الأولى لأمن الدولة، وعبد الله منصور، قائد لواء الوحدة، وفيصل رجب قائد قائد لواء 14، ومحمد علي أحمد محافظ أبين، ومحمد سليمان ناصر، وزير الزراعة، وعبد ربه منصور هادي نائب رئيس الأركان لشؤون الإمداد، وحسين عرب قائد لواء سابق، ومحمد البطاني وزير التأمينات. ومجموعة شبوة وهم: أحمد مساعد حسين وزير أمن الدولة، وسالم علي قطين قائد لواء الشلال، وكلاهما من العوالق العلياء، شبوة. ومجموعة صغيرة من عدن، أمثال عبد الله أحمد غانم، وزير الدولة، وعلي باذيب، وأبو بكر باذيب، وأنيس حسن يحي، منظروا الجماعة[3]. وأنصار علي عنتر ومعظمهم من محور لحج . حضرموت، وأبرز مجموعة لحج علي عنتر نائب الرئيس، وسالم صالح محمد، عضو المكتب السياسي، وصالح مصلح قاسم المجذوب، وزير الدفاع، وعلي هادي شائع، عضو المكتب السياسي ورئيس لجنة الرقابة الحزبية، وسعيد صالح سالم. ومجموعة حضرموت، وأبرز أقطابها، علي سالم البيض، عضو المكتب السياسي، وحيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء، وصالح منصر السييلي، عضو المكتب السياسي، وصالح أبو بكر بن حسينون، وزير المواصلات. بالإضافة إلى مجموعة شمالية أبرز أقطابها، عبد الفتاح إسماعيل، سكرتير العلاقات العامة بالحزب، ومحمد سعيد عبد الله، وزير الإسكان، ومحمود عشيش، وزير شؤون الوحدة[4].

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 341،342.

2 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 170.

3 – نفس المصدر، ص 163،164.

4 – نفس المصدر، ص 164.

بعد أن وصل الاستنفار إلى مرحلة حرجة تدخل جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، وطلب تأجيل اجتماع المكتب السياسي، ووافق كل من علي ناصر محمد، وعبد الفتاح إسماعيل، وصالح مصلح، إلا أن علي عنتر رفض مسألة التأجيل، ونصح جورج حاوي بأن يهتم بالشأن اللبناني، وهدد بقتل علي ناصر إن لم يرضخ لقرار المكتب السياسي، فما كان من جورج حاوي إلا أن نقل تهديدات علي عنتر لعلي ناصر فزاد من مضيه وإصراره على الحسم. وقبيل اجتماع المكتب بأيام سرب أنصار علي ناصر إلى المعارضة أن علي ناصر سيقدم على مفاجئة عند اجتماع المكتب السياسي، يستجيب فيها لمطالب معارضيه[1]، ربما بهدف طمأنتهم وضمان حضورهم جميعاً، وفي يوم 13 يناير، وصل كل من علي عنتر، وعلي سالم البيض، وعبد الفتاح إسماعيل، وصالح مصلح، وعلي شايع هادي إلى قاعة اجتماع المكتب السياسي[2]، ولاحظوا وجود سيارة علي ناصر في فناء المبنى فاستنتجوا أن الرجل في يتشاور مع أنصاره في مكتبه، قبيل الاجتماع المرتقب، وسألوا سكريرة علي ناصر عنه فقالت إنه في اجتماع مع بعض رفاقه وأنه سيدخل قاعة الاجتماع في الوقت المحدد[3]، ثم دخل إلى قاعة الاجتماع حارسان الأول يدعى حسان مثنى ويحمل أوراق وملفات علي ناصر، والثاني يدعى علي محمد، فقام الأول بوضع الأوراق والملفات، في المكان المحدد لجلوس علي ناصر، ثم استدار وأطلق زخات من سلاحه الآلي على علي عنتر فارداه قتيلاً على الفور، ورد صالح مصلح بطلقة من مسدسه فسقط الحارس صريعاً، وتوارى الجميع تحت الطاولة. فقام الحارس الثاني وأطلق زخات من الرصاص على من تحت الطاولة الذين تظاهروا بالموت، وفور سماع إطلاق النار أُمطرت قاعة الإجتماع بوابل من الرصاص من المباني المجاورة[4]، وفي الثالثة والنصف عصراً أصدر علي ناصر بياناً بثته الإذاعة، أعلن فيه إعدام عبد الفتاح، وعلي عنتر، وعلي سالم البيض، وصالح مصلح، بعد محاكمة خاصة في المكتب السياسي، بسبب تآمرهم علي قتل الأمين العام، وسمع البيض وفتاح نبأ إعدامهما، وكانا يجريان اتصالات بالقادة العسكريين من الدور الأرضي لمبنى المكتب السياسي[5]. وكان علي ناصر ومعاونيه يديرون المعركة من محافظة أبين، وكان قد تم التعميم على كافة قيادات الحزب والدولة من قبل علي ناصر بضرورة حضور محاضرة صباح يوم 13 يناير بمناسبة ما كان يسمى بيوم العمل السياسي الموحد، وخلال هذه الاجتماعات تم اعتقال القيادات العسكرية والمدنية من أنصار الفريق المناوئ، إلا أن كلاً من قاسم يحى قاسم قائد المحور الغربي، وسعيد صالح سالم، ومحمد هيثم قاسم وعمر بارشيد وغيرهم من العسكريين نجوا من عملية الاعتقال فاتجهوا إلى وحداتهم وقاموا باستنفارها[6]. وقام رئيس الأركان الأركان الموالي لعلي ناصر عبد الله علي عليوة صبيحة يوم 13 يناير باستدعاء قادة الأسلحة إلى مقر وزارة الدفاع، بدعوى مناقشة إمكانية قيام إسرائيل بضربة محتملة لمعسكرات الفلسطينيين في عدن، وحضر هذا الاجتماع هيثم قاسم طاهر قائد سلاح الدروع، إلا أنه تبنه في الوقت المناسب وفر من مبنى الوزارة[7]. أما علي ناصر محمد فيقول بأنه تم إطلاق النار على سيارته فور وصوله إلى بوابة مبنى المكتب السياسي، فقتل ابنه على الفور فأخذ جثة ابنه

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 344.

2 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 17.

3 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 343.

4 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 346.

5 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 172.

6 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 18.

7 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 346.

وفر مع حراسته[1]. وهي رواية غير متماسكة بدليل أن أياً من أنصاره لم يحضر اجتماع المكتب السياسي، وأن البيان الإذاعي الذي أذاعه بإعدام أربعة من أعضاء المكتب السياسي بعد محاكمة قصيرة لم يكن يتفق مع واقع الأحداث. واستمرت المعارك عشرة أيام، سقط خلالها 58 عضو لجنة مركزية، وأربعة من أعضاء المكتب السياسي من أصل 14[2]، وهرب ستة آخرون منهم علي ناصر إلى شمال اليمن، وفر ما بقي من سلاح البحرية إلى أثيوبيا، وقتل آلاف الضباط والجنود، ووصلت الخسائر إلى مليارات الدولارات. وحذرت موسكو الولايات المتحدة من التدخل في الشأن الداخلي لجنوب اليمن، وقابل سفيرها في صنعاء الرئيس الشمالي، وقال إن موسكو فوجئت بما حدث في الجنوب، شأنها شأن صنعاء، وحذر صالح من التدخل في الشؤون الداخلية للجنوب، فقام صالح بإرسال نائب رئيس الوزراء الدكتور محمد سعيد العطار إلى موسكو لمتابعة تطور الموقف السوفيتي[3]، وبعد أن حسم الموقف وهروب علي ناصر مع رفاقه إلى صنعاء، أيدت موسكو الفريق المنتصر.

وفي 24 يناير اجتمعت اللجنة المركزية بما تبقى من أعضائها وأصدرت قراراً بفصل علي ناصر محمد وجميع معاونيه وتجريدهم من كافة مناصبهم، وفوضت المكتب السياسي بالعمل على إعادة بناء الحزب والدولة[4]. وفي مطلع فبراير انتخب مجلس الشعب الأعلى حيدر العطاس رئساً جديداً للبلاد، وتم تشكيل حكومة برئاسة ياسين سعيد نعمان مكونة من 18 وزيراً أبرزهم صالح عبيد أحمد وزيراً للدفاع، وصالح منصر السيلي وزيراً للداخلية، وسعيد صالح سالم، وزيراً لأمن الدولة[5]، وعبد العزيز الدالي وزيراً للخارجية، ومحمد سعيد مهدي وزيراً للمالية، الدكتور محمد أحمد جرهم وزيراً للإعلام والثقافة[6]. وأسندت الأمانة العامة للحزب لعلي سالم البيض[7]، ورغبة في تقليص صلاحيات هذا المنصب الخطير تم استحداث منصب مساعد الأمين العام، أسند إلى سالم صالح محمد. وتم تشكيل مكتب سياسي من أبرز أعضائه، بالإضافة إلى علي سالم البيض، وسالم صالح محمد، ياسين سعيد نعمان، وسعيد صالح، وفضل محسن عبد الله، وصالح عبيد أحمد، ومحمد حيدرة مسدوس[8]. وأعيد تشكيل الجيش باستبعاد محافظتي أبين وشبوة من قوام قياداته فأصبحت محافظة لحج بشقيها ردفان والضالع تمسك بزمام المؤسسة العسكرية[9].

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 347.

2 – فيصل جلول، ص172.

3 – رسالة من العقيد علي عبد الله صالح إلى القادة السوفيت في حرب الأيام العشرة، ط1، إعداد وتوثيق د. محمد كريم الشمري، دار الياقوت للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2002م، ص 385.

4 – علي الصراف، مصدر سابق، ص349.

5 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن، مصدر سابق، ص 25.

6 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 349، 350.

7 – ولد علي سالم البيض في عام 1939م في قرية معبر، مديرية الريدة، محافظة حضرموت، حيث تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط هناك، ثم انضم إلى حركة القوميين العرب،وأصبح عضواً بارزاً فيها،وتلوى قيادة العمل العسكري في محافظة حضرموت، وكان من معارضي دمج الجبهة القومية مع جبهة التحرير، وفي عام 1967م، عقب الاستقلال تولى منصب وزير الدفاع، وتم تجريده من كافة مناصبه الحزبية في عهد علي ناصر، بحجة خرقه لقانون الأسرة، فتحالف مع علي عنتر للآطاحة بعلي ناصر محمد (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www. Wikipedia.org) .

8 – شاكر الجوهري، مصدر سابق، ص 350.

9 – أصبح الجيش يوزع بين مجموعتين، مجموعة ردفان وأبرز قادتها: العقيد قاسم يحي قاسم، قائد المحور الشرقي، والعقيد صالح علي أحمد، قائد لواء لبوزة، والعقيد مثنى مسعد مثنى، قائد المحور الغربي، والعقيد صالح محمود، قائد اللواء ثلاثين، والعقيد ثابت مثنى جواس، قائد لواء باصهيب، والعقيد محمد منصر محمد، قائد اللواء الثاني والعشرين، والعقيد ثابت قاسم الزوبحي، قائد لواء ثمود، والعقيد عبد الكريم فضل صيني، قائد لواء مكيراس، والعقيد محمد سالم قصعر، قائد لواء مدفعية، والعقيد ثابت سالم عبد الكريم، قائد حرس الحدود. ومجموعة الضالع، وأبرز قادتها: العقيد سيف صالح محسن، قائد لواء مدرع، والعقيد علي قاسم طالب، قائد لواء القوات الجوية، والعقيد قاسم سعيد بن سعيد، قائد لواء عبود، والعقيد فضل صالح الرباب، قائد الشرطة العسكرية،

أسفرت أحداث 13 يناير عن هروب ما يقارب خمسة عشر ألفاً من أعضاء الحزب، البالغ عددهم 34.3 ألف عضو، إلى الشمال، وأصبح بضع مئات آخرين ملاحقين[1]، فأصبح في الشمال جيشاً من المنفيين باتوا مادة لنشاط قيادات الجبهة القومية وجبهة التحرير، أمثال عبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، بالإضافة إلى سلاطين الجنوب السابقين[2]. وأدت أحداث 13 يناير إلى حالة من اليأس والإحباط في أوساط المجتمع بعد نضال مرير ضد الاستعمار، وحديث طويل عن التطلعات الأممية[3]. وبالتالي تغيير أولويات الجنوب من التطلعات الثورية إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب، كما أدت الأحداث إلى ارتفاع نفوذ الشمال الذي بدا أكثر استقراراً، ويتمتع بعلاقات مفتوحة على المحيطين الإقليمي والدولي، وإلى إضعاف المعارضة اليسارية في الشمال، التي غيبت عنها الأحداث إمكانية الدعم المادي والمعنوي، وألحقت بأطروحاتها النظرية ضرراً كبيراً، إلا أنها عززت موقع التيار الشمالي في الجنوب المطالب بالوحدة، خصوصاً بعد أن تحول عبد الفتاح إلى رمز وحدوي كبير.

وفي ظل الوضع السابق بدا أن تركيبة النظام الجديدة تعاني من شقوق وتصدعات، فمركز القوة في النظام السياسي أصبح في قبضة قبائل لحج، وأصبح البيض على رأس مجموعة حضرمية، تتكون من حيدر العطاس، وصالح أبو بكر بن حسينون، وصالح منصر السييلي، تتصدر واجهة النظام السياسي، وتحظى بنفوذ إلا أنه لا يوازي نفوذ من يمسك بمصدر القوة في النظام وهو الجيش. ووجد البيض نفسه في وضع غاية في الصعوبة، علي الصعيد الداخلي، والصعيدين الإقليمي والدولي، فالجيش يحتاج إلى إعادة بناء، والاقتصاد مدمر، والجبهة الداخلية ممزقة. وفي ظل هذا كله تريد قيادة الحزب الجديدة أن تبرهن للشعب أنها أجدر من قيادة علي ناصر، وإمكانيات البلاد ومواردها محدودة، ولا تمكنها من أن تحرز تقدماً ملموساً على صعيد الوضع المعيشي، والحصول على دعم خارجي يتطلب علاقات مفتوحة مع دول الجوار الغنية. فتم إصدار قانون الاستثمار[4]، في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للآمال وعليه فقد قام حيدر العطاس بجولتين في دول الخليج عام 1987م، أكد فيها أن سياسة الانفتاح والتعاون مع دول الجوار هي سياسة الحزب، وأن علي ناصر كان ينسبها لنفسه، وقام البيض بجولة عربية شملت كلاً من سوريا، وليبيا، والجزائر لشرح سياسة بلاده، كما قام في عام 88م بزيارة إلى موسكو التقى خلالها بميخائيل جورباتشوف، الذي أكد له أن على كل نظام اشتراكي الاعتماد على نفسه، وأن السوفيت لا يمانعون من انفتاح جنوب اليمن على دول الجوار، ولا من التوحد مع الشمال، وأرسل أبو بكر صالح بن حسينون إلى فرنسا بهدف بحث إمكانية قيام الشركات الفرنسية بإجراء مسوحات لاستكشاف النفط في أراضي محافظة شبوة المحاددة لمحافظة مأرب في الشمال [5]، مما وتر الوضع مع الشمال التي حشدت قواتها في المنطقة وردت الجنوب بالمثل، إذ كانت حقول جنة في محور مأرب شبوة محل خلاف قبل أن يتم الاتفاق على إنشاء المنطقة المشتركة بمساحة

والعقيد عبد الله حسين عبد الكريم، قائد اللواء التدريبي، والعقيد محسن ناصر، قائد اللواء الحادي عشر صواريخ، والعقيد عبد الحفيظ علي صالح، قائد اللواء التاسع الجوي، والعقيد عبد الله مقبل، قائد اللواء السادس صواريخ بحرية، والعقيد عبد الله قاسم، قائد اللواء الخامس مظلات، والعقيد علي محسن حسن، قائد لواء تيسير (فيصل جلول، مصدر سابق، ص178،177).

1 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن ، مصدر سابق، ص 20، وعلي الصراف، مصدر سابق، ص 361.

2 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 176.

3 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 360.

4 – محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن ، مصدر سابق، ص 31.

5 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 185، 186.

2200كم^2 عام 1988م[1]، وفي كل الأحوال لم يكن هناك مردود اقتصادي لهذه التحركات. وكانت زيارة البيض إلى موسكو محبطة، فالنظام لا يستطيع الحصول على بديل للدعم السوفيتي، إلا بالانفتاح على دول الخليج، وهذا يستدعي إجراء تغيير جذري في ميداني السياسة الداخلية والخارجية، وهو أمر غاية في الصعوبة، ولا بد أن يواجه باعتراضات كثيرة، فهو محتاج إلى رأي عام مختلف تماماً، وإلى فريق حاكم آخر لا يدين بالأيدلوجية الماركسية. كما أن الانفتاح على الشمال ووجه بعقبة من قبل النظام في الشمال الذي طالب بضرورة الحوار والتصالح واستيعاب المجاميع المهجرة إلى الشمال، وهو مطلب يستحيل القبول به بعد تلك الأحداث الجسام، التي حملت القيادة الجديدة علي ناصر وأنصاره مسؤوليتها. وفي ظل هذا الأفق المسدود، بدأت بعض المشاكل في أوساط الفريق الحاكم تظهر على السطح، فمساعد الأمين العام سالم صالح محمد بدأ يطرح أن منصب مساعد الأمين العام الذي استحدث عقب أحداث 13 يناير بهدف الحد من صلاحيات ونفوذ الأمين العام هو منصب صوري ولم تسند إليه أي صلاحيات، وأخذ يطالب بتثبيت وضعه كنائب للأمين العام. وأخذ سعيد صالح يطالب بتعيينه في منصب رئاسة الدولة بدلاً من العطاس، ولم يكن البيض يرغب في الاستجابة لمطلب سعيد صالح، إذ كان هو نفسه يطالب بالجمع بين الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة[2]. وبدأ النظام الذي يعاني من أزمة طاحنة وعزلة خانقة ويشهد تداعي الأحزاب والأنظمة الاشتراكية في المعسكر الشرقي، يخشي من أن يصل إلى نفس المصير، ورأى أن الحل الذي يحول دون الوصول إلى هذه النهاية يمكن في الوحدة، فأمعنوا السير في طريقها.

وخلاصة هذا الجزء أن علي ناصر محمد قد تشكلت لدية قناعة بعدم جدوى التجربة، فحاول وربما بدافع رغبته في الانفراد بالسلطة تجاوزها، إلا أنه جوبه بعقبات داخلية تمثلت في قوة الفريق المناوئ الممسك بزمام أهم مفاصل المؤسسة العسكرية، والمدعوم بقبائل لحج المتماسكة والقوية. وعقبات خارجية تمثلت في معرضة وتحذير الاتحاد السوفيتي بعدم تجاوز حدود معينة، وبعدم اقتناع دول المحيط الإقليمي ودول المعسكر الغربي بقدرة الرجل على إحداث التغيير والنقلة المطلوبة. فوقع الرجل بين سقفين وحدين متعارضين، بحيث لم يعد بإمكانه لا التقدم إلى الأمام ولا الرجوع إلى الخلف. فقرر أن يخرج من هذا المأزق الحرج بعملية قيصرية، يصفي من خلالها خصومه وينفرد بالسلطة، ومن ثم يحدث التغيير المطلوب. إلا أنه أساء تقدير قوة خصومه، ومناوئيه فكانت الكارثة التي أطاحت به والتي أجبرت خلفائه على ضرورة مواصلة السير في نفس المسار الذي اختطه لهم، وهو ضرورة تجاوز التجربة. وبما أن خلفائه قد استصعبوا إحداث مثل هذه النقلة في إطار التجربة الشطرية، إلا أنهم وجدوا المخرج في الهروب إلى الوحدة، التي من شأنها أن تحمل دولة الوحدة ميراث وتركة الأخطاء والكوارث السابقة، وتحقق لهم إنجازاً غير مسبوق، وتجنبهم دفع ثمن الأخطاء السابقة. ولولا المطامع الشخصية، وشبح الخوف من الآخر لدفعت بهم التطورات في المعسكر الشرقي إلى النتيجة نفسها وهي ضرورة إحداث التغيير، دون اضطرارهم إلى السقوط في تلك الأحداث الدموية والمدمرة التي ذهبت بالجميع.

---

1 – الاتفاق المشترك بين شطري اليمن بخصوص المنطقة المشتركة، الموقع في 17 أبريل 1988م، في خالد محمد القاسمي، اتفاق صنعاء، مسار جديد في طريق الوحدة اليمنية، ط1، دار الثقافة العربية، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، 1990م، ص 92.، وسعيد الجناحي، ص 582.

2 – فيصل جلول، مصدر سابق، ص 187.

خاتمة

وبناءً على ما سبق وتأسيساً عليه يتضح أن فرضية البحث صحيحة، فقد بدأت النخبة السياسية في تأسيس التجربة دون أن تتوفر لها أياً من مقوماتها الموضوعية، فلم يكن هناك أساس اقتصادي يمكن البناء عليه، ولم يكن هناك طبقة عاملة في المجتمع، يرتكز عليها النظام الذي قام أساساً للتعبير عن مصالحها، ولا توجد ثقافة اشتراكية تمثل بيئة داخلية ملائمة للتجربة، ولا بيئة إقليمية تشكل محيط مناسب وغير عدائي للتجربة. ولم تفكر النخبة السياسية أو تدرك من حيث الأساس أن مجمل هذه العوائق يمكن أن تشكل عقبات أمام بناء وتطور التجربة، بل شرعت في عملية البناء بدوافع أيدلوجية محضة، ودون الالتفات إلى معطيات الواقع الموضوعي. وكان الهم الأساسي للنخبة السياسية هو مسألة توزيع ما هو موجود من ثروة ومقدرات البلاد الشحيحة، دون أن تفكر في مسألة خلق الثروة التي لا تقل أهمية عن مسألة توزيع الثروة، والتي كان ينبغي أن تسبق أو على الأقل أن تترافق مع عملية التوزيع. فبناء الهرم الاجتماعي على قاعدة التوزيع العادل والمدروس للثروة لا ينبغي أن يغفل مسألة خلق

وتنمية الثروة نفسها التي تشكل الأساس والقاعدة التي يرتكز ويقوم عليها النظام، والتي بدونها لا يمكن أن يكون هناك جدوى من عملية توزيع تقوم على قاعدة شحيحة لا يمكن أن توزع سوى الفقر والحرمان. والمحصلة هنا ان النخبة السياسية قد عجزت عن صياغة معادلة متوازنة تتمكن بموجبها من تعزيز وتقوية وترسيخ القاعدة الاقتصادية للتجربة، كما فشلت في المحافظة على سلامة الكيان الاجتماعي وقواه المنتجة عبر تأميمات غير مدروسة، لم تضع في حساباتها النتائج والتداعيات التي يمكن ان تترتب عليها.

كما أن بروز مؤشرات التراجع والإخفاق مع التقدم في سير التجربة لم يدفع النخبة السياسية إلى التنبه إلى ضرورة القيام بمعالجات فورية لتلك الأسباب فور وقوعها وقبل أن تتفاقم وتخرج عن نطاق السيطرة، وإنما استثمر أقطابها تلك الأخطاء لمواجهة بعضهم البعض في معركة الصراع على السلطة، دون الإدراك أن الانهماك في الصراع وترك الأخطاء تتفاقم قد يطيح بالتجربة وبمن يقف على رأسها دون استثناء. ويبدو أن الأيدلوجية الماركسية كما فهمها واستوعبها أقطاب التجربة ورؤوسها بالإضافة الثقافة المحلية القائمة على مبدأ الإلغاء والتهميش للآخر والمختلف كان لها دورها السلبي هنا، بالإضافة إلى المطامع الشخصية في السلطة التي عززت منحى العنف، وأعطته مشروعية باعتباره وسيلة لحماية التجربة من الانحراف، الأمر الذي أدخل النخبة السياسية في دورة عنف مستمرة لا تكاد إحدى حلقاتها تنتهي إلا وتبدأ الأخرى.

وعندما وصل علي ناصر محمد على قناعة في مطلع الثمانينيات بعدم جدوى التجربة، لم يتمكن من طرح مجمل الإخفاقات التي واجهة التجربة على أطراف النخبة السياسية وأقطابها في قيادة الحزب والدولة، ويطالبهم بضرورة اجتراح الحلول، أو مواجهة مخاطر السير نحو طريق مسدود، وإنما حاول، ربما بدافع من طموحاته الشخصية للانفراد بالسلطة، أن يختط لنفسه طريقاً منفرداً يتم بموجبه استثمار تلك الأخطاء مع ما يتاح له من معطيات الداخل ومعطيات المحيط الإقليمي والدولي، لإلغاء بقية أطراف النخبة السياسية المعارضة لتوجهه، وإحداث التغيير المطلوب من طرف واحد. وعندما تبين له أن ميزان القوى على صعيد الداخل لا تمكنه من الذهاب إلى نهاية الطريق الذي أراده، وأن معطيات الواقع الدولي والإقليمي إما أنها قد وضعت له خطوطاً حمراء ليس له أن يتجاوزها، أو أنها لم تر فيه ذلك القائد القادر على إحداث التغيير المطلوب، قرر الإقدام على مغامرة غير محسوبة وغير مأمونة العواقب بالتخلص من كل مناوئيه، فوجه بذلك طعنة قاتلة للتجربة لم تتمكن بعدها من استعادة مكانتها، وأصبح هم من خلفوه هو محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد الخراب والدمار الذي سببته تلك الأحداث، وعندما وجدوا معطيات الداخل لا تساعدهم على البقاء، وأن الواقع الدولي يشهد تساقط الأصدقاء والحلفاء المتمثلين في الأنظمة الاشتراكية الواحد تلو الآخر، وأن الإصرار على استمرار تجربة منفردة ومعزولة في وسط محيط عدائي هي عملية خاسرة، وان الدولة على وشك مواجهة حالة إفلاس اقتصادي، وأن عملية التصحيح الذاتي وإحداث نقلة كبيرة بعيدة عن النظام الاشتراكي هي فوق طاقة النظام وخارج إطار وعي قيادته، وأن ظهور تشققات وتصدعات في قيادة الحزب والدولة قد يدفع بهم إلى جولة صراع جديدة، وألا مخرج من ذلك كله إلا الاندفاع نحو الوحدة التي يمكن أن تحقق لقيادة الحزب انجازاً غير مسبوق، وتجنبها مواجهة مصير مجهول. فكانت الوحدة التي وضعت نهاية إيجابية لتلك التجربة.

إن فشل عملية زرع النموذج الاشتراكي في جنوب اليمن، يضع علامة استفهام حول إمكانية زرع نظام ديمقراطي ناجز في اليمن، بواقعها الاجتماعي الراهن، سيما وأن النموذج الديمقراطي الناجز لا توجد له تطبيقات ناجحة حتى اليوم في أي من دول المحيط التي تشابه واقع المجتمع اليمني في بناه الاجتماعية والثقافية، صحيح أن التجربة الديمقراطية تجتاح العالم المعاصر وإن بخطى بطيئة، فقد بدأ ت كنموذج في بريطانيا وتطورت هناك على مدار قرنين

من الزمان، ثم انتقلت إلى فرنسا وشمال أمريكا، ثم وجدت لها مكاناً بعد الحرب العالمية الثانية في كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان والهند، وأصبح لها اليوم وجود شبه ناجز في كل من تركيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أن من الملاحظ أن هذه المجتمعات التي حلت فيها الديمقراطية في فترات زمنية متفاوتة، سبقها كونها قد قطعت شوطاً في مضمار التصنيع والتنمية، وأصبح في كل منها طبقة وسطى عريضة أصبحت تشكل أساساً متيناً لبناء أنظمة سياسية مستقرة، وهذا ما لم يتوفر بعد في المجتمع اليمني، الذي ما زال أسير بنيته الاقتصادية المتأخرة، وأسير بنيته الاجتماعية بتقسيماتها القبلية والمذهبية والمناطقية، أي أن اليمن لا تزال تعيش في مرحلة ما قبل الدولة، التي تتنفذ فيها الأبنية الاجتماعية لمجتمع ما قبل الدولة، كالأسرة، والقبيلة، والعشيرة، والطائفة، والمذهب، والمنطقة. ومن الملاحظ أن هناك دولاً كثيرة في المنطقة سبقت اليمن في ميدان الانفتاح على العالم، كمصر التي عرفت أول برلمان في عام 1799م، إبان احتلال نابليون بونابرت لها لا تزال تعاني من وضع وواقع بنيتها الاجتماعية التقليدية، ولاندري مدى قدرة النظام الجديد فيها على التحول الى ديمقراطية ناجزة.أما دول شبة الجزيرة العربية والأقرب في واقعها الاجتماعي والثقافي إلى اليمن فلا تزال مسألة التغيير فيها غير مطروحة من قبل أغلبية شعوب تلك الدول.

إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس بوسع اليمن أن تسير ولو خطوات في مضمار الإصلاح المفضي إلى التطور الديمقراطي التدريجي. واعتقد أن اليمن في واقعها الراهن تقع بين سقفين وحدين متعارضين، فبقاء النظام الراهن المرتكز على البنية الاجتماعية التقليدية المتمثلة في الأسرة، والعشيرة، والقبيلة، لم يعد ممكناً ووجود نظام ديمقراطي ناجز يصطدم بواقع اجتماعي وسياسي قوامه المشاريع الصغير المتمثلة في المذهبية، والمناطقية، التي تظهر اليوم في أكثر من زاوية من زوايا اليمن. وأعتقد أن المخرج الأمثل لواقع اليمن في ظل المعطيات الراهنة، وهذه وجهة نظر لا أقطع بصحتها، يتمثل في إيجاد تسوية يتم بموجبها التوافق بين كل من السلطة والمعارضة على الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم، وإجراء انتخابات حرة تسند بموجبها السلطة إلى الحزب الفائز في الانتخابات، الذي ستوكل إليه مسؤولية إدارة الدولة، مقابل تحييد المؤسسة العسكرية وكف يدها عن التدخل في شؤون الحكومة، على أن تلتزم الحكومة بعدم المساس بموازنة المؤسسة العسكرية، ويمكن أن يترافق مع هذا إقرار مبدأ الحكم المحلي كامل الصلاحيات، أو النظام الفيدرالي، إذا كان ذلك سيحد من النزعة الانفصالية في المناطق الجنوبية، فمن شأن هذه التسوية أن تحافظ على وحدة وكيان الدولة القائم، وأن تدفع باليمن خطوات إلى الأمام في ميدان التحديث والديمقراطية، وأن تحول بين اليمن وبين الانزلاق إلى ميدان وفضاء المشاريع الصغيرة، كالمذهبية، والمناطقية، وتحول بين اليمن وبين السقوط في يد القوى التي ترى في الديمقراطية مجرد وسيلة وسلماً مناسباً للوصول إلى سدة السلطة والاستئثار بها بدعاوي دينية، على أن أي توجه جدي نحو الديمقراطية لا يمكن أن يبدأ قبل فك الارتباط بين مؤسسة الدولة والمؤسسة العسكرية فيها على وجه التحديد والقوى التقليدية المتمثلة في الأسرة، والعشيرة، والقبيلة، وهذا أمر وإن بدا وشيكاً على صعيد قمة السلطة إلا أن قاعدة الهرم الاجتماعي لما يقارب من نصف قرن من الزمان ما تزال تحكمه القوى القبلية والعشائرية، بدليل عودتها مرة أخرى بعد طردها إلى قمة النظام تحت غطاء جمهوري، وبدليل قيادتها لأكثر القوة فعالية في معارضة النظام القائم، كما هو حال المذهبية. وما أراه أن اليمن في واقعها الراهن قد أصبحت تتمحور بين قطبين كبيرين، متعارضين هما قوى التحديث التي تطالب بضرورة الانتقال إلى نظام ديمقراطي ناجز، والتي لا تدرك أن الأهداف والمشاريع الطموحة تصبح باهتة عندما يتم إغراقها في واقع اجتماعي متأخر ومغاير، فهذه القوى وعلى رأسها المثقفين لا يدركون أن عليهم انتزاع المجال الثقافي من القوى المحافظة قبل الوصول إلى مرحلة النظام الديمقراطي الناجز، حتى لا يجد هذا النظام المزمع إحلاله في بيئة طاردة ومعادية وبالتالي

يجد نفسه في مأزق لا يقوى على تجاوزه. والقوى المحافظة التي تطالب بضرورة العودة إلى إطار وكنف الموروث التقليدي، المنتج للأتباع، والتي لا ترى أن من مصلحتها إجراء تحديث مولد لنخب حديثة منافسة تنازعها هيمنتها على المجالين السياسي والثقافي. والتحدي الحقيقي يتمثل في كيفية إيجاد صيغة لنظام يستوعب هذين القطبين المتنافرين، وبدون هذه الصيغة فإن بقاء الدولة اليمنية ومستقبل تطورها يصبح محل شك كبير، فالتغيير لا يعني بالضرورة حلول الديمقراطية.

المصادر

أولاً:الوثائق:

1- اتفاق الكويت حول وقف إطلاق النار بين شطري اليمن، 6 مارس 1979م في عبد الرحمن يوسف حارب، من وثائق الوحدة اليمنية، ط1، دار الثقافة للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1990م.

2- الاتفاق المشترك بين شطري اليمن بخصوص المنطقة المشتركة، الموقع في 17 أبريل 1988م، في خالد محمد القاسمي، اتفاق صنعاء، مسار جديد في طريق الوحدة اليمنية، ط1، دار الثقافة العربية، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، 1990م.

3- برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، المقدم إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م.

4- البيان المشترك عن القمة اليمنية في الكويت، المنعقدة في 30مارس 1979م في سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ط1، مركز الدراسات والنشر، صنعاء، 1992م.

5- التقرير السياسي للقيادة العامة إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م.

6- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر في 17 نوفمبر، 1970م، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م.
7- رابطة أبناء الجنوب، الجنوب العربي في الأمم المتحدة، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، بدون تاريخ.
8- رسالة من العقيد علي عبد الله صالح إلى القادة السوفيت في كتاب حرب الأيام العشرة، ط1، إعداد وتوثيق د. محمد كريم الشمري، دار الياقوت للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2002م.
9- قانون رقم 27 لسنة 1970م، بشأن الإصلاح الزراعي ، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، في الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972.
10- قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم 1، لسنة 1967م في سيف علي مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م.
11- نص استقالة عبد الفتاح إسماعيل، في 20 أبريل 1980م في سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية، من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، 1992م.
12- نص محاضر علي عنتر التي ألقاها في الكوادر الحزبية حول الصراع الجاري في صفوف الحزب، في 13 ديسمبر 1985م في علي الصراف، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1962م.
13- المرسوم الأول لرئيس الجمهورية، 30 الخاص بتشكيل الحكومة،30 نوفمبر 1967م في سيف علي مقبل من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م.

ثانياً: الموسوعات:

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، (www. Wikipedia. Org)

ثالثاً: الكتب:

1- أبوعزالدين، نجيب سعيد، الإمارات اليمنية الجنوبية 97- 947م، ط 1، دار الباحث، بيروت، 1989م.
2- بيربي، جان جاك، جزيرة العرب، ط1، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960م.
3- التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن، مطابع انترناشيونال، القاهرة، 1987م.
4- جلول، فيصل، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م.
5- حواتمة، نايف، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، تحليل ونقد، ط1، دار الطليعة، بيروت،1968م.
6- حيدر، قادري أحمد، الأحزاب القومية في اليمن، النشأة، التطور، المصائر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2010م.
7- الشعبي، قحطان محمد، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة بدون تاريخ.

8- الشهاري، محمد علي(دكتور)، حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية، والحزب الاشتراكي اليمني، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1981م
9- الشهاري، محمد علي(دكتور)، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى قيام حركة 13 يونيو 1974م، مطابع 14 أكتوبر، عدن، 1990م.
10- السالمي، جمال أحمد(دكتور)، دور القيادات السياسية اليمينة في تحقيق الوحدة، 1962- 1990م، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، اليمن، ذمار، 2009م.
11- الصراف، علي، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1962م.
12- الضالعي، محمد عباس، عدن تدفع الثمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2005م.
13- الضالعي، محمد عباس، عدن أحداث عظيمة أدت إلى الاستقلال، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م.
14- طاهر، علوي عبد الله(دكتور) عدن في التاريخ بين الازدهار والانهيار، جامعة عدن، عدن، 1997م.
15- عبد الفتاح، فتحي(دكتور) تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ط1، الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1974م.
16- العبيدي، إبراهيم خلف، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني 945- 967م، جامعة بغداد، بغداد، 1979م،
17- العقاد، صلاح (دكتور)، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982م.
18- عمر، سلطان أحمد، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م.
19- القاسمي، خالد محمد، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1987م.
20- لقمان، حمزة علي، تاريخ قبائل جنوب اليمن وحضرموت، ط2، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2009م.
21- ناؤومكين، فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، 1984م.